

Distr.  
GENERAL

A/48/22/Add.1  
S/26714/Add.1  
14 June 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والأربعون  
البند ٣٨ من جدول الأعمال  
القضاء على الفصل العنصري وإقامة  
جنوب إفريقيا متحدة وديمقراطية  
وغير عنصرية

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

إضافة

\* هذه الوثيقة طبعة مستنسخة من إضافة تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وسيصدر التقرير في شكله النهائي بوصفه من: "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٢٢ ألف" (A/48/22/Add.1).

## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	كتاب الإحالة .....
٤	أولا - مقدمة ..... ١- ٢
٤	ثانيا - التطورات السياسية في جنوب افريقيا ..... ٣- ١٠١
٤	ألف - الهياكل الانتقالية ..... ٣- ٣١
١٢	باء - المفاوضات مع التحالف من أجل الحرية ..... ٣٢- ٣٨
١٤	جيم - إعادة إدماج الأوطان ..... ٣٩- ٤٧
	دال - المفاوضات فيما يتعلق بمشاركة كوازولو - ناغال وحزب إنكاثا للحرية في الانتخابات ..... ٤٨- ٦٩
٢٠	هاء - العنف ..... ٧٠- ٨١
٢٢	واو - العملية الانتخابية ..... ٨٢- ١٠١
٢٦	ثالثا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا ..... ١٠٢- ١٢٨
٢٦	ألف - الأداء الاقتصادي ..... ١٠٢- ١١٢
٣٠	باء - القضايا الاجتماعية والاقتصادية ..... ١١٣- ١٢٨
٣٤	رابعا - الاستجابة الدولية للتطورات في جنوب افريقيا ..... ١٢٩- ١٥٨
٣٤	ألف - اجراءات الأمم المتحدة ..... ١٢٩- ١٤٥
٣٧	باء - المنظمات الحكومية الدولية ..... ١٤٦- ١٥٤
٣٨	جيم - الحكومات ..... ١٥٥- ١٥٦
٣٩	دال - المنظمات غير الحكومية ..... ١٥٧- ١٥٨
٣٩	خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة ..... ١٥٩- ١٩٦
	سادسا - الاستنتاجات والتوصيات ..... ١٩٧- ٢٠٥

## المرفقات

٦١	الاول - تكوين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئاتها الفرعية .....
٦٢	الثاني - البيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة حسب ترتيبها الزمني .....

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤

صاحب السعادة،

أتشرف بأن أبعث إليكم، رفق هذا، تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وهذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن وفقاً للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ و ١٥٩/٤٨ بـ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وتفضلوا، يا صاحب السعادة، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) ابراهيم غمباري  
رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة  
الفصل العنصري

## أولا - مقدمة

١ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٩/٤٨ بء، الذي اتخذ بتوافق الآراء، للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بين جملة أمور، بمتابعة التطورات في جنوب افريقيا عن كثب وبتقديم تقرير نهائي إلى الجمعية العامة في أعقاب إنشاء حكومة غير عنصرية منتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا. ويستعرض هذا التقرير العملية السياسية التي أدت إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية للمرة الأولى في جنوب افريقيا، أجريت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وإقامة حكومة للوحدة الوطنية. وإن التقرير الذي يغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ يستعرض أيضا الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، واستجابة المجتمع الدولي للتطورات الحاصلة هناك، وأنشطة اللجنة الخاصة الرامية إلى تيسير إقامة جنوب افريقيا المتحدة الديمقراطية وغير العنصرية، وفقا لما يتوخاه الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في جنوب افريقيا (القرار د/١٦ - المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، المرفق).

٢ - وأرسلت اللجنة الخاصة، عملا بولايتها، بعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق إلى جنوب افريقيا يرأسها رئيس اللجنة في آذار/مارس ١٩٩٤ بغية التأكيد على دعم اللجنة لشعب جنوب افريقيا وزعامته السياسية في جهودهم الرامية إلى إشراك جميع الأحزاب في العملية السياسية، وقد وفرت البعثة للجنة فرصة الحصول على معلومات مباشرة عن الترتيبات والتخطيط فيما يتعلق بإجراء الانتخابات. وخلال إعداد التقرير النهائي للجنة الخاصة، استخدمت مجموعة كبيرة من المصادر، بما في ذلك وثائق وبيانات واحصاءات ومنتشورات بحثية ومنتشورات دورية وصحف. وأفادت اللجنة الخاصة أيضا من المؤتمرات والحلقات الدراسية والمشاورات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الحصول على معلومات مفيدة في معرض إعداد التقرير. وقد أوفدت اللجنة الخاصة أيضا، وفقا لولايتها، بعثة ثانية إلى جنوب افريقيا في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لإجراء مشاورات مع حكومة الوحدة الوطنية.

## ثانيا - التطورات السياسية في جنوب افريقيا

### ألف - الهياكل الانتقالية

٣ - في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اعتمد ٢١ حزبا سياسيا مشاركة، في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب عددا من المبادئ والاتفاقات الدستورية التي تتعلق بإقامة هياكل انتقالية من شأنها أن توجه خطى جنوب افريقيا في الفترة المفضية إلى إجراء انتخابات ديمقراطية غير عنصرية للمرة الأولى في البلد، اتفقت الأحزاب على إجرائها في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وشمل ذلك اتفاقات بشأن المجلس التنفيذي الانتقالي والدستور المؤقت ومشروع قانون الانتخابات واللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة البث المستقلة. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اعتمد برلمان جنوب افريقيا بأغلبية ٢٣٧

صوتا مقابل ٤٥ صوتا مشاريع قوانين جعلت هذه الاتفاقات بمثابة قوانين<sup>(١)</sup>. وفيما بعد تم تغيير موعد الانتخابات إلى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٤ - وبناء على اقتراح من المؤتمر الوطني الافريقي، اعتمدت عملية التفاوض المتعددة الأحزاب تعديلات لإدخالها على الدستور المؤقت في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ صوت عليها برلمان جنوب افريقيا لتصبح قوانين في ٢ آذار/مارس (انظر الفقرتين ٣٤ و ٣٥ أدناه). وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اعتمد برلمان جنوب افريقيا المزيد من التعديلات على الدستور المؤقت تجسدت فيها اتفاقات تم التوصل اليها بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا وغودويل زويليشيني ملك الزولو والزعيم مانغوسوتو بوتيليزي (انظر الفقرات ٦٥ - ٦٩ أدناه) باسم حزب إنكاثا للحرية.

#### ١ - الدستور المؤقت

٥ - دخل الدستور المؤقت<sup>(٢)</sup> حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ومن المتوقع أن يظل نافذا خلال العامين الأولين في فترة الخمس سنوات الانتقالية، أي حتى تكون الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، المنعقدان بصورة مشتركة بوصفهما الجمعية الدستورية، قد وضعوا الدستور النهائي للبلد.

٦ - ويكفل الدستور المؤقت الحقوق الأساسية التي تشمل، من بين جملة أمور، المساواة من حيث العنصر والجنس؛ وحرية التعبير والتجمع والتنقل؛ والحق في التصويت؛ والحق في الحصول على محاكمة علنية وعادلة؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية؛ والحق في محاولة استعادة الأرض بالنسبة للذين جردوا من أرضهم في ظل نظام الفصل العنصري. كما أنه يحد من سلطة الرئيس بالنسبة لإعلان حالة الطوارئ.

٧ - وبموجب أحكام الدستور المؤقت:

(أ) تشكل حكومة للوحدة الوطنية في أعقاب الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٤ لتحكم البلد في السنوات الخمس المقبلة حتى عام ١٩٩٩، وهو موعد إجراء انتخابات وطنية بموجب الدستور الجديد. وتكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان المؤقت؛

(ب) تتطلب حدود وسلطات ومهام المقاطعات وأي تعديلات عليها في الدستور النهائي الذي ستعتمده الجمعية التأسيسية موافقة ٦٠ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ؛

(ج) يكون لمحكمة دستورية سلطة حل المنازعات الناشئة عن تفسير الدستور المؤقت التي تنشأ بين مختلف مستويات الحكومة. وتكون بمثابة محكمة عليا بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بتفسير

وحماية وإعمال أحكام الدستور المؤقت. ويعين رئيس جنوب افريقيا رئيس المحكمة الدستورية والأعضاء العشرة الآخرين.

#### السلطة التشريعية

٨ - يتألف البرلمان الوطني من جمعية وطنية تضم ٤٠٠ عضو منتخبين على أساس التمثيل النسبي ومن مجلس شيوخ يضم ٩٠ عضوا منتخبين على أساس ١٠ أعضاء عن كل من الهيئات التشريعية للمقاطعات التسع.

٩ - وسيعمل البرلمان المؤقت أيضا بوصفه جمعية تأسيسية تتمثل ولايتها في وضع دستور نهائي لجنوب افريقيا وفقا للمبادئ الدستورية الـ ٣٣ المتفق عليها والمكرسة حاليا في الدستور المؤقت. وتعتمد الجمعية التأسيسية الدستور الجديد في غضون سنتين اعتبارا من جلستها الأولى بأغلبية ثلثي الأصوات. ومن ثم يتعين أن يحظى النص المعتمد بموافقة ٦٠ في المائة من الأصوات المدلى بها في استفتاء وطني.

#### السلطة التنفيذية

١٠ - تنتخب الجمعية الوطنية أحد أعضائها رئيسا للبلد ليكون رئيسا للدولة ينعقد مجلس الوزراء بناء على طلبه. ويخلى الرئيس، عند انتخابه، مقعده في الجمعية الوطنية. ويشغل الرئيس منصبه لمدة خمس سنوات. ويحق لكل حزب يشغل ما لا يقل عن ٨٠ مقعدا في الجمعية الوطنية أن يعين نائبا تنفيذيا للرئيس لا يتعين عليه إخلاء مقعده في البرلمان.

#### مجلس الوزراء

١١ - يتألف مجلس الوزراء من الرئيس ونائبين تنفيذيين للرئيس ومن وزراء يعينهم الرئيس لا يزيد عددهم على ٢٧ وزيرا. ويحق لكل حزب يشغل ما يزيد على ٢٠ مقعدا في الجمعية الوطنية ويقرر المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية الحصول على منصب وزاري أو أكثر حسب عدد المقاعد التي يشغلها في الجمعية الوطنية. ويعتبر التوصل إلى قرارات داخل مجلس الوزراء على أساس توافق الآراء جوهر الترتيب القائم على أساس تقاسم السلطة في السنوات الخمس المقبلة.

#### السلطة القضائية

١٢ - ينص الدستور المؤقت على قيام سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تخضع للدستور المؤقت والقانون. ويقوم الرئيس، بالتشاور مع مجلس الوزراء، بتعيين رئيس قضاة المحكمة العليا. ويكون للمحكمة العليا شعبة استئناف وشعب اقليمية ومحلية، وينص الدستور المؤقت أيضا على إيجاد لجنة للخدمات القضائية ومسؤول حماية عام ولجنة حقوق الانسان ولجنة معنية بالقضايا المتعلقة بالجنسين ولجنة معينة برد الحقوق المتعلقة بالأرض.

### قوة الدفاع الوطنية

١٣ - تكون قوة الدفاع الوطنية القوة العسكرية الوحيدة في البلد وتتألف من أفراد قوات دفاع جنوب افريقيا وغير ذلك من التشكيلات المسلحة (حركات التحرير وجيوش الأوطان).

### حكومات المقاطعات

١٤ - يقسم الدستور المؤقت جنوب افريقيا إلى المقاطعات التسع التالية: كيب الشرقية؛ الترانسفال الشرقية؛ كوازولو - ناتال؛ كيب الشمالية؛ الترانسفال الشمالية؛ المقاطعة الشمالية الغربية؛ ولاية أورانج الحرة؛ بريتوريا - ويتوتوتسراند - فيرينيغينغ؛ كيب الغربية. وينص الدستور المؤقت على إيجاد سلطة تشريعية لكل مقاطعة تنتخب على أساس التمثيل النسبي ووفقا لعملية اقتراع مستقلة. ويحق للسلطات التشريعية في المقاطعات اعتماد دساتير المقاطعات على أن تكون متماشية مع الدستور المؤقت، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادئ الدستورية المتفق عليها. وسيكون للسلطات التشريعية في المقاطعات سلطة وضع القوانين بالاتفاق مع الحكومة الوطنية بشأن التعليم والصحة والشرطة والإسكان والنقل العام والرفاه والزراعة. وتوفر الحكومة الوطنية لهذه السلطات التشريعية قسما عادلا من المداخيل الوطنية وبإمكانها الحصول على دخل إضافي وقروض بموافقة الحكومة الوطنية.

### ٢ - المجلس التنفيذي الانتقالي

١٥ - كانت المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي الانتقالي تتمثل في العمل، مع جميع الهياكل التشريعية والحكومية التنفيذية القائمة على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي، على مراقبة وتيسير الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية للمرة الأولى في البلد، وعلى أن يكون بمثابة هيئة تنفيذية انتقالية خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات وتشكيل حكومة للوحدة الوطنية. وقد توقف المجلس التنفيذي الانتقالي عن العمل في ٢٧ نيسان/أبريل، أي يوم دخول الدستور المؤقت لجنوب افريقيا حيز النفاذ.

١٦ - وقد انضمت إلى المجلس التنفيذي الانتقالي الأحزاب السياسية وحكومات الأوطان التالية وحكومة جنوب افريقيا<sup>(٣)</sup>:

(أ) المؤتمر الوطني الافريقي

(ب) سيسكي\*

---

\* انضمت سيسكي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

- (ج) الحزب الديمقراطي
- (د) حزب ديكوانكويتلا
- (هـ) غازانكولو
- (و) حزب انتاندو يزيزوي
- (ز) حركة إينياندرال الوطنية
- (ح) كانغواني
- (ط) كوانديبيلي
- (ي) حزب العمل
- (ك) ليبووا
- (ل) مؤتمر ناقل/الترانسفال الهندي
- (م) الحزب الوطني
- (ن) الحزب الشعبي الوطني
- (س) كواكوا
- (ع) التضامن
- (ف) حزب جنوب إفريقيا الشيوعي
- (ص) حكومة جنوب إفريقيا
- (ق) حكومة ترانسكي



(ر) الجبهة الشعبية المتحدة

(ش) حكومة فندا

(ت) حزب كسيموكو التقدمي

١٧ - أما الأحزاب الأعضاء في "التحالف من أجل الحرية"، أي حزب المحافظين والجبهة الشعبية الأفريقية وحزب إنكاثا للحرية وحكومات الأوطان في بوفوثاتسوانا وسيسكي وكوازولو، التي هي أيضا أعضاء في التحالف من أجل الحرية، فقد رفضت الانضمام إلى المجلس التنفيذي الانتقالي. ورفض مؤتمر الوندويين الأفريقيين لآزانيا المشاركة، إذ أن المجلس التنفيذي الانتقالي، في نظره، لم يجرد حكومة جنوب أفريقيا من سلطة الإشراف على قوات الأمن<sup>(٤)</sup>، إلا أنه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعلن البريجادير أوبا غكوزده، الرئيس العسكري لولاية سيسكي، أن سيسكي ستنضم إلى المجلس التنفيذي الانتقالي وستشارك في الانتخابات<sup>(٥)</sup>.

١٨ - وقام المجلس التنفيذي الانتقالي، في اجتماعه الأول المعقود في كيب تاون في ٧ كانون الأول/ديسمبر، بإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام والمحكمة الانتخابية الخاصة وعين أعضاءها، كما وافق على ميزانية المجلس التنفيذي الانتقالي وسمى أيضا أعضاء في مجالسه الفرعية السبعة التي تتناول (أ) القانون والنظام والاستقرار والأمن؛ (ب) الدفاع؛ (ج) الاستخبارات؛ (د) الحكم الإقليمي والمحلي والسلطات التقليدية؛ (هـ) الشؤون المالية؛ (و) الشؤون الخارجية؛ (ز) مركز المرأة<sup>(٦)</sup>.

١٩ - كذلك اتخذ المجلس التنفيذي الانتقالي، في اجتماعه الأول، قرارا يطلب فيه من الأمم المتحدة ومجتمع الكمنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية ومن حكومات دول افريقية توفير مراقبين دوليين لرصد الانتخابات وطلب من الأمم المتحدة تنسيق أنشطة كل هؤلاء المراقبين الدوليين<sup>(٧)</sup>.

٢٠ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، عقد المجلس الفرعي التابع للمجلس التنفيذي الانتقالي والمعني بالشؤون الخارجية مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة والكمونولث بشأن مؤتمر دولي للمانحين معني بتنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري، من المقرر عقده في جنوب افريقيا خلال عام ١٩٩٤<sup>(٨)</sup>. وستدعو إلى عقد المؤتمر وتقوم بتنظيمه حكومة جنوب افريقيا وتشارك في رعايته الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والكمونولث. ووافق المجلس التنفيذي الانتقالي أيضا على طلب جنوب افريقيا الحصول على قرض قيمته ٨٥٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي وتفاوض على ترتيبات وشروط القرض<sup>(٩)</sup>.

٢١ - وفي كانون الثاني/يناير، وافق المجلس التنفيذي الانتقالي أيضا على ميزانية تبلغ ٦٠٠ مليون راند وعين كبار الضباط في مختلف التشكيلات العسكرية في جنوب افريقيا لتشكيل مجلس قيادة قوة حفظ السلم الوطنية المشتركة. وتشمل هذه التشكيلات أعضاء في قوات دفاع جنوب افريقيا، وشرطة جنوب افريقيا، واومكونتو وي سيزوي - الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي، وقوات شرطة أوطان غازانكولو وكانغواني، وكوا نديبيلي، وليبوا، وكوا كوا، وترانسكاي وفندا. وعين البريجادير غابرييل راموشوانا، الرئيس العسكري لولاية فندا، قائدا لقوة حفظ السلم الوطنية المشتركة. ولم ينضم مؤتمر الوجدويين الافريقيين وأعضاء التحالف من أجل الحرية إلى قوة حفظ السلم الوطنية المشتركة (انظر أيضا الفقرة ٧٤ أدناه). ومع ذلك، أعلن مؤتمر الوجدويين الافريقيين تعليقا انفراديا لكفاحه المسلح<sup>(١٠)</sup>. وكان من المقرر أن تحل قوة حفظ السلم الوطنية المشتركة بعد الانتخابات.

٢٢ - وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ أعلن المجلس التنفيذي الانتقالي، تراجعاً منه عن موقف سابق، أنه سيسمح لجميع السجناء بالتصويت، بما فيهم أولئك الذين يقضون مدد أحكام بدون خيار دفع غرامة. وكان من المتوقع أن يتيح هذا القرار لحوالي ١٢٥ ٠٠٠ سجين ممارسة حقهم الدستوري. وجاء هذا القرار عقب حوادث عنيفة حصلت خلال حركات احتجاج شهدتها عدة سجون قتل فيها ٢١ نزىلا وأصيب ١٠٠ بجروح<sup>(١١)</sup>.

٢٣ - واتخذ المجلس التنفيذي الانتقالي عددا من القرارات المتعلقة بأنشطة شرطة جنوب افريقيا وقوات الشرطة التابعة للأوطان. وفي كانون الثاني/يناير، سحب وحدة الاستقرار الداخلي التابعة لشرطة جنوب افريقيا من البلدات التي تمزقها المنازعات في إيست راند (خارج جوهانسبرغ) وأحل محلها وحدات من قوات دفاع جنوب افريقيا كجزء من خطة للسلم في المنطقة. وتحسنت الحالة في تلك البلدات تحسنا ملموسا عقب نشر قوات دفاع جنوب افريقيا<sup>(١٢)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، شكل المجلس التنفيذي الانتقالي فرقة عمل كي تحقق في أنشطة 'فرق القتل' المزعومة وشرطة كوازولو في مقاطعة ناتال. (انظر أيضا الفقرات من ٧٨ إلى ٨١ أدناه)<sup>(١٣)</sup>.

٢٤ - وفي آذار/مارس ونيسان/ابريل، اتخذ المجلس الانتقالي التنفيذي قرارات تتعلق بإعادة إدماج الأوطان بغية امتصاص الاستياء من الخدمات العامة فيها وضمان أن تجري في هذه المناطق انتخابات حرة ونزيهة (انظر الفقرات ٣٩-٤٧ أدناه).

### ٣ - اللجنة الانتخابية المستقلة

٢٥ - تحملت اللجنة الانتخابية المستقلة، المؤلفة من ١١ مواطنا من جنوب افريقيا اختارهم المجلس التنفيذي الانتقالي وعينهم رسميا رئيس الدولة، المسؤولية العامة عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية والسلطات التشريعية المحلية وتنظيمها والإشراف عليها وتسييرها. وكانت وظيفة

اللجنة الانتخابية المستقلة، إضافة إلى المجلس الانتقالي التنفيذي، تعزيز الظروف التي تؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة وضمان التقيد بقانون السلوك الانتخابي. وحددت اللجنة الانتخابية المستقلة نتائج الانتخابات وصدقت عليها. وكان القاضي يوهان كريغلر رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة (انظر أيضا الفقرات ٩٤-٨٢ أدناه)<sup>(١٤)</sup>.

٢٦ - وعين كذلك في اللجنة الانتخابية المستقلة خمسة أعضاء دوليين ليس لهم حق التصويت من أريتريا والدانمرك وزمبابوي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بمساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة لجنة استشارية دولية من الخبراء ولجان اتصال حزبية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعة والصعيد المحلي<sup>(١٥)</sup>.

٢٧ - وكانت مديرية إدارة الانتخابات التابعة للجنة الانتخابية المستقلة مسؤولة عن السير الفعلي للانتخابات في حين نسقت مديرية رصد الانتخابات أنشطة الراصدين والمراقبين الوطنيين والدوليين. وقامت أمانة القضاء الانتخابي بتنسيق عمل سلسلة من المحاكم الانتخابية تتمثل ذروتها في المحكمة الانتخابية الخاصة - التي عين أعضاءها أيضا المجلس التنفيذي الانتقالي<sup>(١٦)</sup>.

٢٨ - وكانت التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الانتخابي تحال إلى وحدة التحقيقات بمديرية الرصد التابعة للجنة الانتخابية المستقلة والمؤلفة من أفراد شرطة جنوب افريقيا ومحامين من كلا القطاعين العام والخاص. كما طلب من لجنة غولدستون المساعدة في التحقيقات. وبالإضافة إلى الراصدين والمراقبين، كان باستطاعة الأحزاب السياسية والمواطنين الأفراد أيضا تقديم الشكاوى<sup>(١٧)</sup>.

٢٩ - وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤، أعلن المجلس التنفيذي الانتقالي عدد المقاعد النهائي في الجمعية الوطنية والسلطات التشريعية التسع على صعيد المقاطعات وتوزيعها. وخصصت مقاعد الجمعية الوطنية حسب التمثيل النسبي، ٢٠٠ من القوائم الوطنية و ٢٠٠ من قوائم المقاطعات. وحددت مقاعد المقاطعات الـ ٢٠٠ في الجمعية الوطنية على النحو التالي<sup>(١٨)</sup>:

٢١	الكاب الغربية
٢٨	الكاب الشرقية
٤	الكاب الشمالية
٤٠	كوازولو - ناتال
١٥	ولاية أورانج الحرة
١٥	المقاطعة الشمالية الغربية
٢٠	الترانسفال الشمالية
١٤	الترانسفال الشرقية
٤٣	منطقة بريتوريا - ويتوترسراند - فيرينيغينغ

وحددت المقاعد للمجالس التشريعية المنفردة للمناطق كما يلي:

٤٢	الكاب الغربية
٥٦	الكاب الشرقية
٣٠	الكاب الشمالية
٨١	كوازولو - ناتال
٣٠	ولاية أورانج الحرة
٣٠	المقاطعة الشمالية الغربية
٤٠	الترانسفال الشمالية
٣٠	الترانسفال الشرقية
٨٦	بريتوريا - ويتواترسراند - فيرينيغينغ

#### ٤ - اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام وهيئة البث المستقلة

٣٠ - أشرفت اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام على معاملة وسائل الإعلام التابعة للأحزاب السياسية بطريقة منصفة، وعملت على ضمان عدم قيام مرافق البث، مثل شركة جنوب إفريقيا للبث والمطبوعات التي تملكها الدولة، بترويج مصالح أي حزب سياسي على حساب الأحزاب الأخرى لدى الخوض في الانتخابات<sup>(١٨)</sup> وانتهى وجود اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٣١ - وعين المجلس التنفيذي الانتقالي فريقا مختلطا مكونا من ١١ فردا في هيئة البث المستقلة - وهي الهيئة المستقلة التي ستنظم البث في البلد بصورة دائمة. وكانت هيئة البث المستقلة مسؤولة عن توزيع الرخص على مؤسسات الإذاعة والتلفزيون العامة والخاصة والتابعة للمجتمعات المحلية في أثناء الفترة التي استمرت حتى الانتخابات. واستثنيت الأحزاب السياسية، من رخص البث. وأوكلت إلى هيئة البث المستقلة مهمة رصد البث المسموع والمرئي لكفالة نزاهتها وعدم تحييزها أي حزب أو منظمة بوجه خاص<sup>(١٩)</sup>.

#### باء - المفاوضات مع التحالف من أجل الحرية

٣٢ - قررت الأحزاب الأعضاء في التحالف من أجل الحرية عدم المشاركة في المجلس التنفيذي الانتقالي ومقاطعة الانتخابات ما لم تلب طلباتها لسلطات أقوى في حكومات المقاطعات، وإنشاء "دولة الشعب" الإفريقية "فوكلشتات" واقتراعات منفصلة لانتخابات السلطات التشريعية الوطنية وعلى مستوى المقاطعات<sup>(٢٠)</sup>.

٣٣ - وبالرغم من سحب التحالف من أجل الحرية مشاركته في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب، واصلت حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي بذل الجهود لتقديم حلول توفيقية لطلبات الأحزاب الأعضاء في التحالف من أجل الحرية لإعطائها مزيدا من الاستقلالية الإقليمية للمقاطعات، وناقشا أيضا إمكانية تلبية الطلب المتعلق بـ "دولة الشعب" الافريكانية في إطار دستور غير عرقي<sup>(٢١)</sup>.

٣٤ - وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، أعلن السيد نلسون مانديلا أن المؤتمر الوطني الافريقي بغية تجنب أي إرجاء للانتخابات، وضمان سيادة جنوب افريقيا وسلامتها، وتهدئة مخاوف الأحزاب التي تشعر بأنها عُرِزَت عن العملية، قد وافق على إحداث بعض التعديلات على الدستور المؤقت<sup>(٢٢)</sup>. وتتضمن هذه التعديلات ما يلي:

(أ) إدراج مبدأ دستوري بشأن تقرير المصير في الدستور المؤقت، يستند إلى المفاوضات التي أجريت مع الجبهة الشعبية الافريكانية وغيرها، بالإضافة إلى أحكام من أجل وضع آلية وعملية للنظر في مسألة "دولة الشعب" الافريكانية؛

(ب) وضع أحكام تتيح للناخبين الاقتراع مرتين: مرة للممثلين الوطنيين ومرة لممثلتي المقاطعات؛

(ج) تعديل الدستور المؤقت لمعالجة المسائل التالية المتعلقة بالمقاطعات: '١' إدخال حكم دستوري يتعلق بالشؤون المالية للمقاطعات ويستند إلى اتفاقات يجري التوصل إليها عبر المفاوضات مع التحالف من أجل الحرية؛ '٢' وإدخال حكم دستوري يسمح للمقاطعات، لدى صياغة دساتيرها، بتحديد هيكلها التشريعية والتنفيذية الخاصة بها؛ و '٣' بغية منح مزيد من الأمن لحكومات المقاطعات الديمقراطية المنتخبة حديثا، تعديل أحكام الدستور المؤقت لضمان عدم تناقص السلطات الممنوحة حاليا بدرجة كبيرة لدى صياغة الجمعية الدستورية للدستور النهائي؛ '٤' قيام السلطات التشريعية للمقاطعات المنتخبة ديمقراطيا بتقرير أسماء مقاطعاتها، وتغيير اسم مقاطعة ناتال إلى كوازولو - ناتال في الدستور المؤقت.

٣٥ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أقر مجلس التفاوض المتعدد الأحزاب إجراء التعديلات على الدستور المؤقت وقانون الانتخابات وفقا لاقتراحات المؤتمر الوطني الافريقي<sup>(٢٣)</sup>. ووافق على هذه التعديلات البرلمان القائم الذي انعقد من جديد لهذا الغرض في ٢ آذار/مارس<sup>(٢٤)</sup>. وتكلم الرئيس دي كليرك بالنيابة عن حكومة جنوب افريقيا والحزب الوطني، فذكر أن الاقتراحات، التي يرى أنها تتناول جميع مشاعر القلق لدى التحالف من أجل الحرية، تتيح الفرصة أمام جميع الأحزاب، بما فيها أحزاب التحالف من أجل الحرية، للمشاركة في الانتخابات<sup>(٢٥)</sup>.

٣٦ - وبالرغم من تسليم التحالف من أجل الحرية بإيجابية الاقتراحات، فإنه رفض هذه الصفقة بحجة أن الحكومة المركزية ما زالت تتمتع بالشيء الكثير من السلطة وأن التغييرات لم تضمن إقامة "دولة الشعب" الأفريكانية بعد الانتخابات. وأعلن الزعيم بوتيليزي أنه حتى لو قبلت الاقتراحات، فإن حزبه لا يملك الوقت الكافي للشروع بحملة سياسية قبل الانتخابات<sup>(٣٦)</sup>.

٣٧ - وخلال هذه المفاوضات، لم تقتصر الأحزاب الأعضاء في التحالف من أجل الحرية على اتخاذ مواقف متصلة فحسب، بل إن التحالف من أجل الحرية لم يكن له أي موقف تفاوضي بشأن المسائل الرئيسية. وعندما تسجل حزب انكاثا للحرية للانتخابات في آذار/مارس (انظر الفقرة ٥٦ أدناه)، واستقال الجنرال كونستانت فيلويين من رئاسة التحالف وسجل حزبا جديدا للانتخابات، يدعى جبهة الحرية، انهار التحالف من أجل الحرية انهيارا فعليا. وبالرغم من قيام حزب المحافظين وحركة المقاومة الأفريكانية بشجب قرار الجنرال فيلويين الاشتراك في الانتخابات، فإن أسماء أفراد من أعضاء حزب المحافظين أدرجت في قائمة المرشحين التي قدمها باسم جبهة الحرية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة. وتفكك التحالف من أجل الحرية تماما لدى تدخله العسكري المشؤوم في بوفوئاتسوانا في ١٠ آذار/مارس (انظر الفقرتين ٤٢ و ٤٣ أدناه)<sup>(٣٧)</sup>.

٣٨ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، وقع الجنرال فيلويين بالنيابة عن جبهة الحرية وحكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي اتفاقا وافقت فيه الأحزاب على معالجة فكرة تقرير مصير الافريكان، بما في ذلك مفهوم "دولة الشعب" الأفريكانية، عبر المفاوضات، وتولت جبهة الحرية مهمة السعي إلى إنشاء "فوكلشتات"، غير عنصرية تستند إلى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ووافقت الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على اعتبار الأصوات التي تحصل عليها جبهة الحرية في الانتخابات انعكاسا لرغبة في تقرير مصير الافريكان<sup>(٣٨)</sup>.

#### جيم - إعادة إدماج الأوطان

٣٩ - وقام المجلس التنفيذي الانتقالي، بالتعاون مع حكومة جنوب افريقيا، باتخاذ مجموعة من التدابير من أجل إعادة إدماج الأوطان في جنوب افريقيا، وضمان استطاعة جميع الأحزاب السياسية القيام بحملاتها الانتخابية بحرية في تلك الأقاليم دون تهديد، وتمكين اللجنة الانتخابية المستقلة من إنشاء الهيكل الأساسي الضروري لإجراء الانتخابات وإنفاذ الانضباط المالي من جانب حكومات الأوطان.

#### بوفوئاتسوانا

٤٠ - من الجدير بالذكر أن السيد لوكاس منغوبه، رئيس وزراء بوفوئاتسوانا الذي انضم إلى التحالف من أجل الحرية كان مقاطعا الانتخابات. وقد رفض أيضا الاشتراك في المجلس التنفيذي الانتقالي أو السماح للمؤتمر الوطني الافريقي بالقيام بحملاته الانتخابية داخل الوطن ورفض طلبا من اللجنة الانتخابية المستقلة

بالسماح بإجراء الحملات الانتخابية والاقتراع في الإقليم<sup>(٢٩)</sup>. وقد حذر المجلس التنفيذي الانتقالي السيد منغوبه من أنه سيقطع الإعانات عن حكومته ويرسل قوات إلى الإقليم نظرا لعدم تعاونه.

٤١ - وقد بدأت مظاهرات متزايدة في أوائل آذار/مارس ضد رئيس الوزراء بإضراب قام به موظفو الخدمة المدنية في الوطن الذين طالبوا بدفع معاشاتهم التقاعدية قبل الانتخابات لأنهم كانوا يخشون استخدام أموال المعاشات التقاعدية لتغطية المصاريف الحكومية حالما يقطع المجلس التنفيذي الانتقالي إعاناته عن حكومة بوفوئاتسوانا<sup>(٣٠)</sup>. وطالب المتظاهرون أيضا بالإدماج الفوري للوطن في جنوب افريقيا. وتصاعدت المظاهرات بسرعة لتصبح أعمال شغب خطيرة سببت تفكك حكومة الوطن في خلال الأسبوعين اللذين أعقبا ذلك، مما أجبر السيد منغوبه على الهروب من العاصمة ميامباتو.

٤٢ - وثمة حادثة أخرى زادت في تعقيد الحالة المتفجرة بالفعل، ففي ١٠ آذار/مارس، قام نحو ٣ ٠٠٠ من جنود الجناح اليميني البيض المدججين بالسلاح بالدخول إلى الوطن فيما يزيد على ٤٠٠ مركبة لمساعدة السيد منغوبه واستولوا على القاعدة الجوية بموافقته<sup>(٣١)</sup>.

٤٣ - ومع ذلك، دب الخلاف بين زعيم فيصيلي الجناح اليميني، وهما الجنرال كونستاند فيلوين، ويوجين تيربلانش زعيم حركة المقاومة الافريكانية، الذي غادر اتباعه القاعدة الجوية. وعندما أطلقت هذه الجماعة النار على المتظاهرين والمدنيين وقتلت تسعة أشخاص على الأقل - طاردهم شرطة بوفوئاتسوانا هم أنفسهم وقتلت ثلاثة منهم. وعندئذ غادرت القوافل المسلحة التابعة لهذه الجماعة من جماعات الجناح اليميني الوطن في حالة اضطراب، مع مهاجمة المدنيين والصحفيين الدوليين الذين كانوا يغطون الأحداث<sup>(٣٢)</sup>.

٤٤ - وفي ١٣ آذار/مارس، أقال السيد منغوبه من منصبه بعد ١٥ سنة من الحكم وعين المجلس التنفيذي الانتقالي مسؤولين إداريين عن الوطن حتى الانتخابات. وقامت قوات دفاع جنوب افريقيا بالتدخل ومرافقة أفراد الجناح اليميني الـ ٢ ٠٠٠ الباقين المحاصرين في القاعدة الجوية الى خارج الوطن لحمايتهم<sup>(٣٣)</sup>. وفي ١٨ نيسان/ابريل، رفضت محكمة ممباثو العليا طلبا من السيد منغوبه بأن تقرر أن عزله غير دستوري، وأمرته بدفع تكاليف كلا المحامين وقررت أن تعيين المسؤولين الإداريين كان قانونيا<sup>(٣٤)</sup>.

٤٥ - وفي الأسابيع التي تلت ذلك، طلبت حكومتا وطني سيسكي وليبوا من المجلس التنفيذي الانتقالي تولي المسؤولية الإدارية عن إقليميهما بعد قيام موظفي الخدمة المدنية بإضرابات مماثلة ضد الفساد المزعوم للمسؤولين ومطالبتهم بضمان الأعمال والمعاشات التقاعدية بعد الانتخابات.

٤٦ - وإضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس التنفيذي الانتقالي وحكومة جنوب افريقيا تدابير لإنفاذ الانضباط المالي في وطني ترانسكاي وفندا وكذلك توليا مسؤولية إدارة ديون هذين الوطنيين للمصارف.

٤٧ - وخلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، ذكر أن ثلثي الإيرادات الحكومية لهذين الوطنيين كانت تدفعهما حكومة جنوب افريقيا<sup>(٣٥)</sup>. ووفقا للدستور المؤقت تتحمل حكومة جنوب افريقيا جميع ديون وخصوم الأوطان. ومن المتوقع زيادة الدين الحكومي الوطني بمقدار ١٤ بليون راند<sup>(٣٦)</sup>.

#### دال - المفاوضات فيما يتعلق بمشاركة كوازولو - ناتال وحزب إنكاثا للحرية في الانتخابات

٤٨ - في أعقاب رفض الأحزاب الأطراف في التحالف من أجل الحرية لمقترحات المؤتمر الوطني الافريقي بتعديل الدستور المؤقت وانهيار التحالف كتآلف (انظر الفقرتين ٣٧ و ٣٨ أدناه)، وجه المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا جهودهما نحو إقناع الزعيم بوتيليزي (حزب إنكاثا للحرية) وغودويل زويليتيني ملك الزولو بالانضمام إلى العملية الانتخابية والحصول على تعاونهما بحيث يمكن إجراء انتخابات حرة وعادلة في كوازولو - ناتال في جو خال من الخوف والتهديد والعنف.

٤٩ - وفي اجتماع مع الرئيس دي كليرك في ١٨ كانون الثاني/يناير، طالب زويليتيني ملك الزولو بأن تتنازل له حكومة جنوب افريقيا عن مقاطعة ناتال بأكملها ليحكمها بوصفه عاهلا ذا سلطة عليا، وهو الإقليم الذي اغتصب من أسلافه<sup>(٣٧)</sup>. ومع ذلك، بيّنت الدراسات الاستقصائية والاستبيانات أن غالبية الشعب يرغب في الاشتراك في الانتخابات وأنه لا توجد سوى أقلية من شعب الزولو، المقدر عدده بسبعة ملايين نسمة، تحبب إنشاء دولة إثنية منفصلة، حتى في منطقة كوازولو - ناتال - حيث أغلبية السكان من الزولو وحيث يوجد التأييد الرئيسي لحزب انكاثا للحرية<sup>(٣٨)</sup>.

٥٠ - وبعد اجتماع بين السيد مانديلا والزعيم بوتيليزي في ١ آذار/مارس، قام حزب انكاثا للحرية بتسجيل نفسه بشكل مؤقت للانتخابات قبل آخر موعد في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤<sup>(٣٩)</sup>. ومع ذلك، انقضى التسجيل المؤقت لحزب انكاثا للحرية نتيجة لعدم تقديمه لقائمة المرشحين قبل الموعد النهائي لذلك، وهو ١٦ آذار/مارس، الذي مدد خصيصا لإعطاء فرصة لحزب انكاثا للحرية وغيره من الأحزاب التي كان تسجيلها متأخرا.

٥١ - وفي اجتماع في ١ آذار/مارس، اقترح الزعيم بوتيليزي أن يحاول المؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية حل خلافتهما بشأن المسائل الدستورية من خلال الوساطة الدولية. وأنشأ الحزبان فرقة عمل خاصة لوضع تفاصيل طرائق الوساطة الدولية، بما في ذلك اختصاصات أفرقة الوساطة والأفراد الذين سيدعون للاشتراك فيها<sup>(٣٩)</sup>.



٥٢ - ومع ذلك، فخلال الأسابيع التي تلت ذلك، بدا أن الزعيم بوتيليزي قد خفف تأكيديه السابق على النزعة الاتحادية وتحقيق مزيد من الاستقلال الذاتي للمقاطعات وأيد مطلب الملك زويلشيني فيما يتعلق بتحقيق السيادة لمقاطعة كوازولو - ناتال.

٥٣ - وفي ١٨ آذار/مارس، أفرجت لجنة غولدستون عن تقرير يفصح عن تورط كبار مسؤولي شرطة جنوب افريقيا وكبار المسؤولين من حزب انكاثا للحرية وكبار المسؤولين من شرطة كوازولو في ارتكاب أعمال عنف سياسي تستهدف الإخلال بالانتخابات. (انظر الفقرات ٧٨-٨١ أدناه)<sup>(٤٠)</sup>.

٥٤ - وفي ٢٣ آذار/مارس، اجتمع القاضي يوهان كريغلر رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة مع الزعيم بوتيليزي في أولوندي، وحضر دورة للجمعية التشريعية لكوازولو أبلغ فيها حكومة كوازولو بالخطوات الضرورية اللازمة لتأمين إجراء انتخابات حرة وعادلة في الإقليم. وذكرت اللجنة الانتخابية المستقلة في تقريرها أن "الإجراءات كانت مرتبة بحيث تخلق من ناحية انطبعا بالربة في امتثال القانون وتبين بوضوح من الناحية الأخرى أنه سيكون هناك في الواقع مقاومة واسعة النطاق ومستمرة للعملية الانتخابية في كوازولو"<sup>(٤١)</sup>.

٥٥ - وفي ٢٨ آذار/مارس، تفجرت أعمال الشغب في مسيرة حاشدة سار فيها عدة آلاف من المؤيدين المسلحين لحزب انكاثا للحرية وملك الزولو خلال منطقة النشاط التجاري في مركز مدينة جوهانسبرغ. وذكر أن ثلاثة وخمسين شخصا قد قتلوا وجرح عدة مئات آخرون في أعمال العنف التي وقعت في أثناء المسيرة وفي الحوادث المتصلة بها. وطالب حزب انكاثا للحرية بتأجيل الانتخابات وبالوصول عن طريق التفاوض إلى تسوية بشأن مسألة سيادة الزولو قبل الانتخابات، وإلا ستهوي جنوب افريقيا إلى "حالة من الفوضى وأعمال العنف لا يمكن السيطرة عليها"<sup>(٤٢)</sup>.

٥٦ - وفي بيان صدر في ٢٩ آذار/مارس، شجبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة والكمونولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية في جنوب افريقيا أعمال العنف وذكروا أن الأحزاب السياسية والحكومة وقوات الأمن تتقاسم مسؤولية ضمان وضع حد لأعمال العنف. وأعرب البيان عن القلق إزاء أثر "الكلام عن الحرب" والتهديدات المحسوبة لإثارة انفجالات السكان، وشجبوا حمل الأسلحة في المظاهرات العامة<sup>(٤٣)</sup>.

٥٧ - وصاحب إعلان الملك زويلشيني توليه الحكم ازدياد في أعمال العنف بين مؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي ومؤيدي حزب انكاثا للحرية وضد المرتبطين بالعملية الانتخابية في المناطق الريفية، حيث قيل إن الزعماء المحليين قد صدرت لهم تعليمات بعدم السماح بتوعية الناخبين، وكذلك بنفس الدرجة في المراكز الحضرية حيث تضمنت الأنباء وقوع عدة حوادث قامت فيها جماهير حزب انكاثا للحرية بمنع المؤتمر الوطني الافريقي من القيام بمسيرات وذلك باحتلال الملاعب الرياضية في أوملازي، وكواماشو وبامباي<sup>(٤٤)</sup>. وأصبحت الحالة في ناتال متسمة بالمجابهة والعنف بشكل متزايد.

٥٨ - وفي ٣١ آذار/مارس، قام الرئيس دو كليرك، بالتشاور مع المجلس التنفيذي الانتقالي، بإعلان حالة الطوارئ في ناتال ووزع ٣٠٠٠ من قوات دفاع جنوب افريقيا في المنطقة<sup>(٤٥)</sup>. وكان إعلان حالة الطوارئ يشكل أول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات تلجأ فيها حكومة جنوب افريقيا إلى حكم الطوارئ الذي يُعطي للجيش والشرطة سلطات خاصة للتفتيش والضبط دون إذن تفتيش والاحتجاز دون محاكمة. ووصف الزعيم بوتيليزي حالة الطوارئ بأنها "غزو"<sup>(٤٦)</sup>. وأيد المؤتمر الوطني الافريقي إجراءات حكومة جنوب افريقيا بوصفها طريقة لتعزيز حرية النشاط السياسي في ظل قيود معقولة. ومع ذلك، استمرت أعمال العنف وتقتيل المدنيين.

٥٩ - وفي ٥ نيسان/ابريل، توصلت لجنة عاملة مشتركة مكونة من اللجنة الانتخابية المستقلة، وحكومة كوازولو وحكومة جنوب افريقيا إلى استنتاج جماعي بأنه تحت الظروف السياسية الراهنة، لن يكون من الممكن إجراء الانتخابات في كوازولو<sup>(٤٧)</sup>.

٦٠ - ورفض المؤتمر الوطني الافريقي رفضا باتا أي تأجيل للانتخابات على الصعيد الوطني أو في ناتال. وذكر السيد رولف ميبير، وزير الشؤون الدستورية، أن تأجيل الانتخابات ليس "اقتراحا عمليا"، وأنه يمكن أن يسبب مشاكل دستورية وسياسية ويمكن أن يسبب مزيدا من تصعيد أعمال العنف<sup>(٤٨)</sup>. وفسر حزب انكاثا للحرية التقييم على أنه يشكل دليلا على صحة موقفه المناادي بتأجيل الانتخابات، كما فسره أحزاب الجناح اليميني على أنه دليل على فشل عملية التفاوض ككل.

٦١ - وفي اجتماع القمة الذي عقد في ٨ نيسان/ابريل، لم يتوصل الزعماء الأربعة (السيد مانديلا، الرئيس دو كليرك، الزعيم بوتيليزي والملك زويليثيني) إلى اتفاقات تلبي مطالب ملك الزولو بالنسبة للحكم. وقدم عرض بأن يتولى الملك، الذي سيعطى مرتبا ملكيا وحرسا ملكيا برئاسة مجلس من زعماء القبائل تابع لبرلمان المقاطعة وأن يكون للسلطة التشريعية للمقاطعة الحق في تسمية المقاطعة، كوازولو - ناتال. ورفض الملك والزعيم بوتيليزي هذا العرض وأعادا كلاهما تأكيد مطلب الملك لتولي الحكم ومقاطعتهم للانتخابات. ومع ذلك استمرت المشاورات بين الحزبين فيما يتعلق بالصلاحيات التي ستُعطى للوسطاء الدوليين<sup>(٤٩)</sup>.

٦٢ - ووصل فريق الوسطاء الدوليين المكون من تسعة أعضاء برئاسة الدكتور هنري كيسنغر واللورد كارينغتون إلى جنوب افريقيا في ١٢ نيسان/ابريل. وانضمت حكومة جنوب افريقيا التي لم تكن تحبذ قبل ذلك الوساطة الدولية إلى المحادثات في ١٢ نيسان/ابريل أيضا لوضع الصيغة النهائية لصلاحيات فريق الوساطة<sup>(٥٠)</sup>.

٦٣ - وقد نشب نزاع بين الأحزاب الثلاثة بالنسبة لإدراج تاريخ الانتخابات كأحد المواضيع التي ستتناولها الوساطة، مما أدى إلى عدم الاتفاق على الصلاحيات التي ستُعطى للوسطاء. وكان إدراج تاريخ الانتخابات

طلباً آثاره الزعيم بوتيليزي<sup>(٥١)</sup>. ونتيجة لذلك، غادر فريق الوسطاء الدوليين جنوب افريقيا قبل أن يتمكن حتى من بدء الوساطة.

٦٤ - ومع ذلك، يبدو أن إصرار المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا على أن تاريخ الانتخابات ليس مفتوحاً للمناقشة أو الوساطة وإدراك الأهمية الحاسمة لهذا الموقف من جانب الوسطاء الدوليين قد حدا بالزعيم بوتيليزي والملك زويليثيني إلى إعادة تقييم موقفهما فيما يتعلق بعدم الاشتراك في الانتخابات وبالاقتراحات المقدمة من السيد مانديلا في مؤتمر قمة السلم المعقود في ٩ نيسان/ابريل.

٦٥ - وفي ١٦ نيسان/ابريل، دعا الملك زويليثيني شعبه إلى إنهاء أعمال العنف وألغى حزب انكاثا للحرية مسيرة في وسط جوهانسبرغ كان مقرراً أن تجري في ١٨ نيسان/ابريل. وقد أدى ذلك، مع قيام السيد مانديلا علناً بمدح هاتين المبادرتين، إلى الاتفاق الذي توصل إليه في ١٩ نيسان/ابريل بين المؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية والحكومة. وقيل إن الاتفاق قد سهل الوصول إليه البروفيسور و. ا. ج. أوكومو من كينيا الذي كان مستشاراً لفريق الوساطة. وكان أهم سمات الاتفاق الذي بدأ سريانه على الفور هو اشتراك حزب انكاثا للحرية في كل من الانتخابات الوطنية وانتخابات المقاطعات<sup>(٥٢)</sup>.

٦٦ - وعلاوة على ذلك، وافقت الأطراف على إقرار وحماية تنصيب ملك الزولو وإقامة مملكة كوازولو - ناتال ومركزهما ودور وضعهما الدستوري، وهو ما سينص عليه في دستور مقاطعة كوازولو - ناتال. ويقوم برلمان جنوب افريقيا قبل ٢٧ نيسان/ابريل بتعديل الدستور المؤقت ذاته وفقاً لذلك.

٦٧ - وتقرر أن تناقش المسائل المتعلقة فيما يختص بملك الزولو والدستور المؤقت بصيغته المعدلة عن طريق الوساطة الدولية التي ستبدأ في أقرب وقت بعد الانتخابات.

٦٨ - وتضطلع حكومة جنوب افريقيا بوضع جميع المرافق اللازمة تحت تصرف اللجنة الانتخابية المستقلة لتسهيل الاشتراك الكامل لحزب انكاثا للحرية في الانتخابات، بما في ذلك عمل الترتيبات اللازمة لتسجيل حزب انكاثا للحرية، وإعداد قائمة بمرشحي الحزب وملء الناخبين لبطاقات الاقتراع. وتلتزم الأحزاب بالترتيبات التقنية التي تتخذها اللجنة الانتخابية المستقلة في هذا الشأن، وترفض أعمال العنف وتبذل كل جهد ممكن لضمان حرية الانتخابات وعدالتها.

٦٩ - وفي ٢٥ نيسان/ابريل، اجتمع برلمان جنوب افريقيا في دورة استثنائية لمدة يوم واحد لسن قانون التعديل الثاني لدستور جمهورية جنوب افريقيا الذي يدمج الاتفاقات التي توصل إليها مع الملك زويليثيني وحزب انكاثا للحرية<sup>(٥٣)</sup>. وأعربت جميع الجوانب عن توقعاتها المتفائلة بأن تخف التوترات وأعمال العنف السائدة في البلد، ولا سيما ناتال حيث توفي ٢٥٩ فرداً نتيجة لأعمال العنف السياسي منذ ٣١ آذار/مارس عندما فرض الرئيس دي كليرك حالة الطوارئ<sup>(٥٤)</sup>.

## هـ - العنف

٧٠ - حسبما ذكرت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا، سجلت ٣٩٨ ٤ حالة وفاة لأسباب سياسية في عام ١٩٩٣، مما يشكل زيادة بنسبة ٢٥ في المائة على عام ١٩٩٢، رغم أن عدد الوفيات الشهرية انخفض في نهاية عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٣ في المائة عن النقطة العالية المسجلة في شهر تموز/يوليه والبالغة ٦٠٥ من الوفيات. وقد استمر سكان البلدات السود يشكلون الغالبية العظمى من الضحايا. وقد وقعت ٤٦ في المائة من الوفيات في كوازولو - ناتال المعزوة إلى العنف السياسي و ٤٥ في المائة في منطقة بريتوريا - ويتووترسراند - فيرينيغينغ و ٩ في المائة في بقية أنحاء البلد<sup>(٥٥)</sup>.

٧١ - وقد كان تصاعد العنف السياسي بشكل استثنائي في عام ١٩٩٤ مثيرا للقلق البالغ، فقد ارتفع عدد الضحايا في المنطقة من ١٨٠ في شباط/فبراير إلى ٣١١ في آذار/مارس، أي زيادة بنسبة ٧٣ في المائة<sup>(٥٦)</sup>. وإضافة إلى ذلك، أبرز تقرير لجنة غولدستون فيما يتعلق بالتواطؤ بين كبار المسؤولين في حزب انكاثا للحرية وشرطة كوازولو وشرطة جنوب افريقيا (انظر الفقرات ٧٨ - ٨١ أدناه) بعدا جديدا للحالة السائدة.

٧٢ - وظل مستوى العنف في ناتال مرتفعا حتى بعد أن أعلنت حالة الطوارئ في ٣١ آذار/مارس. وأصبح الأبرياء من الناس والعاملين في الانتخابات أهدافا لأعضاء لجان الأمن الأهلية والغوغاء الهائجين. ولكن، وحتى خلال الأسابيع التي شهدت الخوف والترويع، اجتمع ٢٥ ٠٠٠ شخص في كينغز بارك في ديربان للصلاة في ١٧ نيسان/أبريل. وقد حضر الاجتماع الزعيم القبلي بوثيليزي والسيد جاكوب زوما، زعيم حزب المؤتمر الوطني الافريقي في ناتال، وزعماء الأحزاب الوطنية ولكنهم لم يلقوا كلمات<sup>(٥٧)</sup>.

٧٣ - وانخفض عدد الاصابات بشكل مثير في الأيام التي أعقبت إعلان الزعيم القبلي بوثيليزي في ١٩ نيسان/أبريل عن أن حزب انكاثا للحرية سيشترك في الانتخابات. ولكن ظل رقم الوفيات المسجلة في نيسان/أبريل مرتفعا، إذ قتل ٣٣٨ شخصا نتيجة للعنف السياسي<sup>(٥٨)</sup>.

٧٤ - وكما جاء في الفقرة ٢١ أعلاه، استعيز عن وحدات الاستقرار الداخلي في شباط/فبراير بوحدات من قوات دفاع جنوب افريقيا في بلدات منطقة راند الشرقية قرب جوهانسبرغ، لكي تقوم بالدوريات في البلدات. وقد أقرت كل الأطراف لاحقا بحدوث انخفاض ملحوظ في مستوى العنف في هذه المجتمعات<sup>(٥٩)</sup>. وسحبت قوات دفاع جنوب افريقيا من المنطقة في منتصف نيسان/أبريل واستعيز عنها بوحدات من قوة حفظ السلم الوطنية التي كونت حديثا، ولكن هذه الوحدات برهنت على أنها غير قادرة على منع تجدد العنف. وأبلغ عن أن مجموع عدد الاصابات الناتجة عن العنف السياسي في منطقة بريتوريا - ويتووترسراند - فيرينيغينغ في شهر نيسان/أبريل بلغ ١٣٧ وأن عدد الاصابات في أنحاء البلد الأخرى بلغ ١٢ اصابة<sup>(٦٠)</sup>. وقد اضطلعت قوات دفاع جنوب افريقيا فيما بعد بواجبات الشرطة مرة أخرى في المنطقة وقصر وجود وحدات قوة حفظ السلم الوطنية على الشكنات<sup>(٦١)</sup>.

٧٥ - وشنت سلسلة من ٤٠ هجمة بالقنابل على مكاتب حزب المؤتمر الوطني الافريقي وخطوط السكك الحديدية وأبراج الطاقة في المعازل الريفية للجناح اليميني في الترانسفال الغربية وولاية أورانج الحرة، بما في ذلك مأوى للأطفال المحرومين في وورمبات شمال بريتوريا. واعتبرت الهجمات التي نفذت جزءاً من تهديد الجناح اليميني بإطلاق العنان "لعنف محدود" بغية تحقيق مطلبه بإنشاء "فولكستات" منفصلة<sup>(١٣)</sup>.

٧٦ - واكتشفت شرطة جنوب افريقيا في ١٤ نيسان/ابريل مجموعة كبيرة مخبأة من الأسلحة في منزل في ضاحية دي ويلغرز في بريتوريا الشرقية وصادرتها. واشتملت الأسلحة، التي قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ راند، على أنواع كثيرة من الذخيرة ومتفجرات ومعدات تستخدم في "الصنع المنزلي" للأسلحة وعلى بنادق ومدفعين رشاشين ثقيلين عيار ٥٥ مم من طراز براوننغ وقاذفة صواريخ من عيار ٥٠ مم وأجهزة تفجير محشوة بالمتفجرات التجارية<sup>(١٤)</sup>.

٧٧ - وقتل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ٢١ شخصا في هجمات بالقنابل زعم أنه قد قامت بها مجموعات من الجناح اليميني بغية نشر الذعر والخوف بين الناجين. وقد شملت هذه الهجمات تفجير سيارة مفخخة شديدة الانفجار في قلب مدينة جوهانسبرغ التجاري في ٢٥ نيسان/ابريل وكان ذلك على بعد مربع سكني واحد فقط من المقر الوطني والاقليمي، لحزب المؤتمر الوطني الافريقي. وكانت الآنسة سوزان كين، إحدى مرشحات المؤتمر الوطني الافريقي للجمعية الاقليمية، ومن بين تسعة أشخاص قتلوا، كما جرح في الحادث أكثر من مائة شخص. وقتل ١٠ أشخاص وجرح ٤١ في انفجار قنبلة أخرى في موقف لسيارات الأجرة في جيرمستون<sup>(١٥)</sup>. وألقت الشرطة القبض على ٣٤ شخصا فيما يتعلق بهذه الهجمات، منهم أعضاء قياديون في حركة المقاومة الافريكانية وشرطي وعضو احتياطي في شرطة جنوب افريقيا<sup>(١٦)</sup>.

#### لجنة غولدستون: تقرير عن ضلوع قوات الأمن في العنف السياسي

٧٨ - أصدر القاضي ريتشارد غولدستون، في مؤتمر صحفي عقده بالاشتراك مع الرئيس دي كليرك في ١٨ آذار/مارس، تقريراً يقع في ١٠٠ صفحة بعنوان "التقرير المؤقت من العنف السياسي الاجرامي الذي تقوم به عناصر داخل شرطة جنوب افريقيا وشرطة كوازولو وحزب انكاثا للحرية". وكشف التقرير عن ضلوع ضباط كبار في شرطة جنوب افريقيا ومسؤولين كبار في حزب انكاثا للحرية وشرطة كوازولو في مؤامرة تهدف إلى زعزعة استقرار أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا. وكان من بين الـ ٢٠ مسؤولاً الذين ذكرت أسماءهم اللفتنانت جنرال بيسي سميث، نائب مفوض الشرطة، والميجور جنرال كرابيس انغيلبرخت، رئيس الاستخبارات المضادة، واللفتنانت جنرال يوهان لورو، رئيس دائرة منع الجريمة والتحقيق فيها، والسيد ثيمبا خودا، زعيم حزب انكاثا للحرية في الترانسفال.

٧٩ - وقد جاء التقرير بأدلة تؤكد ضلوع أفراد في شرطة جنوب افريقيا في أنشطة ما يدعى "القوة الثالثة"، التي تضمنت ارتكاب وتمويل عمليات اغتيال الخصوم السياسيين (وبخاصة أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي) وتنظيم وتدريب "فرق القتل" التابعة لحزب انكاثا للحرية لكي تهاجم الذين يقومون برحلات

يومية إلى أعمالهم ومنها وسكان البلدات. ووفقا لأدلة قدمت إلى اللجنة، قام مسؤولون كبار توافرت لهم فرص الوصول إلى أموال رشوة سرية ضخمة بتزويد حزب انكاثا للحرية منذ عام ١٩٨٩ وحتى "الماضي القريب جدا" بكميات كبيرة من الأسلحة المصنوعة محليا والمجلوبة من ناميبيا وموزامبيق والتي كانت ترسل إلى حزب انكاثا للحرية لكي يستخدمها ضد المؤتمر الوطني الافريقي. وقد كشف التقرير أيضا عن أدلة على فساد مالي واسع الانتشار ومحاولات ابتزاز قام بها ضباط شرطة كبار سعيًا إلى وقف التحقيق الذي كانت تقوم به لجنة غولدستون<sup>(٦٦)</sup>.

٨٠ - وأوقف الرئيس دي كليرك الضباط الذين وردت أسماؤهم عن الخدمة الفعلية، وأنكر أن يكون لحكومة جنوب افريقيا علم مسبق بتلك الأنشطة وذكر أن فرقة عمل دولية ستدعى لإجراء المزيد من التحقيق في الاتهامات. ودعا حزب المؤتمر أيضا لإجراء تحقيق دولي. ونعت حزب انكاثا للحرية التقرير بأنه "حيلة قذرة" للإساءة لسمعة قيادته<sup>(٦٧)</sup>.

٨١ - وفي بيان مؤرخ في ١٦ آذار/مارس، قالت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا انه كان من المقرر أن يحصل ٥٠٠ ٤ من أعضاء حزب انكاثا للحرية، بحلول منتصف شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤، على تدريب عسكري في معسكر ملابا في ناتال وإن الجمعية التشريعية في كوازولو وفرت المال للمعسكر<sup>(٦٨)</sup>. وفي ٢٦ نيسان/ابريل، أغارت قوات الأمن على المعسكر واستولت على أسلحة واعتقلت أشخاصا في المعسكر يشبه بأنهم أعضاء في "فرق القتل"<sup>(٦٩)</sup>.

#### واو - العملية الانتخابية

##### الناخبون

٨٢ - كان حوالي ٢٢,٧ مليونا من مواطني جنوب افريقيا - من عدد كلي للسكان يبلغ ٤٠,٣ مليون نسمة، يتمتعون - بأهلية الانتخاب في أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية. وقد قدر التركيب الإثني للناخبين كما يلي: ١٦ مليونا من السود، و ٣ ملايين من البيض، و ١,٨ من الملايين من الملونين، و ٦٥٠ ٠٠٠ من الهنود. ولم يسبق لـ ٧٠ في المائة من الناخبين أن صوتوا قط<sup>(٧٠)</sup>.

٨٣ - ويتمتع جميع مواطني جنوب افريقيا، الذين هم فوق سن الـ ١٨ سنة، بأهلية التصويت. وعرف قانون الانتخابات المواطن في جنوب افريقيا بأنه الشخص المولود في جنوب افريقيا، أو الشخص الذي ولد لمواطن من جنوب افريقيا، أو الشخص الذي حصل على جنسية جنوب افريقيا وأصبح له حق الإقامة الدائمة فيها. وحسبما ذكرت الدائرة الإحصائية المركزية التابعة لوزارة الداخلية، كان لدى ٩٦ في المائة من الناخبين وثائق هوية بحلول نيسان/ابريل<sup>(٧١)</sup>.

#### الأعمال التحضيرية للانتخابات

٨٤ - قامت اللجنة الانتخابية المستقلة بتوظيف وتدريب ووزع ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ من موظفي الاقتراع والعددين والمسؤولين الانتخابيين للعمل كموظفين في أكثر من ٩ ٠٠٠ مركز اقتراع في كل أنحاء البلد. وأقيم هيكل جديد تماما ليحل محل مديرية الانتخابات التي ساءت سمعتها وأجريت عملية كثيفة لتوعية الناخبين الذين كانوا إلى حد كبير أميين والذين لم يسبق أبدا لأغلبيتهم التصويت. وقدرت تكلفة الانتخابات العامة بـ ٧٠٠ مليون راند<sup>(٧٣)</sup>.

٨٥ - وبالإضافة إلى ٩ ٠٠٠ راصد من مواطني جنوب افريقيا الذين دربتهم اللجنة الانتخابية المستقلة، قام ما يقرب من ٦ ٠٠٠ مراقب دولي برصد الانتخابات وكان ضمن هؤلاء ١٢٠ ٢ من مراقبي الأمم المتحدة الذين يمثلون ١٠٣ جنسيات، وحوالي ٣٢٦ مراقبا من الاتحاد الأوزلي، و ١٢٠ من الكمنولث، و ١٥٠ من منظمة الوحدة الافريقية، و ٦٠٠ من الحكومات و ٣٠٠ من المنظمات غير الحكومية الدولية<sup>(٧٤)</sup>.

٨٦ - وقدم عدد لم يسبق له مثيل من المنظمات غير الحكومية - من جنوب افريقيا وخارجها على السواء - المساعدة للجنة الانتخابية المستقلة في حملتها لتوعية الناخبين. وكانت منظمة ماتلا تراست واحدة من هذه المنظمات النشطة في المحفل المستقل للتوعية الانتخابية. وشاركت في الحملة مئات المنظمات العاملة من خلال المحفل والمبادرة الإذاعية لتعليم الديمقراطية التي يضطلع بها فنيو وسائط الإعلام وصندوق رجال الأعمال الانتخابي الذي أنشأه رجال الأعمال في القطاع الخاص واللجنة الانتخابية المستقلة.

٨٧ - واشتملت الحملة على انتخابات صورية نظمها المجتمعات المحلية والمنظمات الكنسية والأحزاب السياسية ومنظمات رجال الأعمال، وعلى برامج للأحاديث الإذاعية والتلفزيونية، والمسلسلات التلفزيونية و فرق الإلقاء المصحوب بالموسيقى والحفلات الموسيقية المتنقلة، والعروض التي تقام في الطرقات، حيث قامت كلها بنقل الرسالة إلى أعماق مجتمعات جنوب افريقيا الريفية وبلداتها. ووزعت أشرطة الكاسيت على الآلاف من سائقي الحافلات الصغيرة التي توفر الوسيلة الرئيسية للمواصلات للغالبية من مواطني جنوب افريقيا.

٨٨ - وأصدرت شرطة جنوب افريقيا تقريرا مفصلا عن التدابير الأمنية التي ستنفذ خلال فترة الاقتراع من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/ابريل. ولم يسمح بحمل الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النارية، ضمن دائرة نصف قطرها ١ ١٠٠ متر ومركزها مركز الاقتراع وسيتم تفتيش الناخبين قبل دخولهم لمنطقة الاقتراع. ولم يسمح للأحزاب بنصب الخيام أو القيام بأي نشاط سياسي أو رفع أعلام أو رايات داخل هذا المحيط، كما تم وزع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من قوات دفاع جنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا في مراكز الاقتراع وحولها<sup>(٧٥)</sup>.

٨٩ - وقد أدلى حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من مواطني جنوب افريقيا المقيمين بالخارج بأصواتهم في البلدات التي يقيمون بها. ووفرت وحدة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة مراقبين في ١٢٠ مركزا اقتراعيا في ٥٧ بلدا. وأقيم مركز اقتراع بمقر الأمم المتحدة أخذ العاملون فيه من مواطني جنوب افريقيا وموظفي الأمم المتحدة<sup>(٧٥)</sup>. كما راقب راصدون اختارتهم اللجنة الانتخابية المستقلة مراكز الاقتراع في الخارج. ووفرت في الخارج حوالي ١٩٠ مركز اقتراع للتصويت فيها<sup>(٧٦)</sup>.

#### الانتخابات

٩٠ - لزم تمديد أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا، تقرر إجراؤها في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/ابريل يوما واحدا بحيث أنجزت في ٢٩ نيسان/ابريل. وقد خصص اليوم الأول في الاقتراع للمعوقين وأصحاب العاهات والمسنين وللناخبين من جنوب افريقيا الذي يقيمون بالخارج. وقد أدلت الغالبية العظمى بأصواتها في ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل في جو احتفالي خال من العنف وقدرت نسبة الناخبين الذين شاركوا في الاقتراع بـ ٨٦ في المائة<sup>(٧٧)</sup>.

٩١ - وقد اختار الناخبون ممثلين من قوائم الأحزاب الوطنية وليس على أساس الدوائر الانتخابية وأدلو بأصواتهم في أي مركز من مراكز الاقتراع التي يزيد عددها عن ٩ ٠٠٠ مركز في جميع أنحاء البلد. واستخدم كل ناخب ورقتي اقتراع، ورقة للتصويت على الصعيد الوطني وأخرى للتصويت على الصعيد الاقليمي الذي يختاره الناخب. وتنافس تسعة عشر حزبا في الانتخابات على الصعيد الوطني و ٢٨ حزبا على الصعيد الاقليمي<sup>(٧٨)</sup>.

٩٢ - وشهدت مراكز الاقتراع حالات من التأخير نتجت عن نقص في أوراق الاقتراع والمواد المتعلقة بها أو تأخر وصولها، فضلا عن التأخير في تجهيز بيانات الناخبين. وكان لا بد من طبع وتسليم ٩٠ مليون بطاقة مصممة في كل أنحاء البلد نتيجة لتأخر حزب انكاثا للحرية في دخول الانتخابات. وألصق العاملون في الانتخابات فيما بعد هذه البطاقات في أسفل ورقة الاقتراع مثل تسليمها للناخبين. ومددت ساعات الاقتراع وأضيف يوم رابع للاقتراع في ثلاث من مناطق الاقتراع التسع في البلد، وهي الترانسفال الشمالية (غاز انكولو وليبوا وفندا) والكاب الشرقية (سيسكاي وترانسكاي) وكوازولو - ناتال<sup>(٧٩)</sup>.

٩٣ - وأبلغ عن أن التأخير الناجم عن انتهاكات القواعد الانتخابية كان خطيرا للغاية في كوازولو - ناتال حيث قامت اللجنة الانتخابية المستقلة بالتحقيق في اتهامات تتعلق بالتلاعب في الأصوات، وبمراكز الاقتراع غير القانونية وبإرهاب الراصدين. كما أن التأخير في عد أوراق الاقتراع اقتضى تأجيل الجلسة الأولى للجمعية الوطنية التي كان من المقرر أصلا أن تجتمع في الفترة من ٦ إلى ٩ أيار/مايو<sup>(٨٠)</sup>.



٩٤ - وقد أعلن القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، النتيجة النهائية للانتخابات في ٦ أيار/مايو وقال إنه بالرغم من أن العملية الانتخابية كلها "قد شابها بعض الشوائب بالتأكد ... فإن هذا أمر جانبي ... فالحقيقة الأساسية هي أننا استطعنا الوقوف على إرادة الشعب"<sup>(٨١)</sup>.

٩٥ - وفيما يلي العدد النهائي للأصوات والمقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب في الجمعية الوطنية<sup>(٨٢)</sup>:

عدد المقاعد التي حصل عليها	النسبة المئوية	عدد الأصوات	الحزب
٢٥٢	٦٢,٦	١٢ ٢٣٧ ٦٥٥	المؤتمر الوطني الافريقي
٨٢	٢٠,٤	٣ ٩٨٣ ٦٩٠	الحزب الوطني
٤٣	١٠,٥	٢ ٠٥٨ ٢٩٤	حزب انكاثا للحرية
٥	١,٣	٢٤٣ ٤٧٨	مؤتمر الوندويين الافريقيين
٧	١,٧	٣٣٨ ٤٢٦	الحزب الديمقراطي
٩	٢,٢	٤٢٤ ٥٥٥	جبهة الحرية
٢	٠,٥	٨٨ ١٠٤	الحزب الافريقي المسيحي الديمقراطي

٩٦ - وحصل المؤتمر الوطني الافريقي أيضا على أغلبية المقاعد في سبعة من المجالس التشريعية الاقليمية التسعة في المقاطعات. وحصل الحزب الوطني على أغلبية في المجلس التشريعي في الكاب الغربي، كما حصل حزب انكاثا للحرية على أغلبية في كوازولو - ناتال<sup>(٨٣)</sup>.

٩٧ - وأعلنت الجمعية الوطنية المنتخبة حديثا في جنوب افريقيا، في جلستها الأولى التي عقدت في كيب تاون في ٩ أيار/مايو، بالاجماع السيد نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب افريقيا. وأنتخب السيد تابو مبيكي نائبا أول للرئيس، كما انتخب الرئيس السابق السيد ف. و. دي كليرك نائبا ثانيا للرئيس. وانتخبت الجمعية الآنسة فرين جنوالا رئيسة لها<sup>(٨٤)</sup>. وخاطب السيد مانديلا مؤيديه فيما بعد قائلا: "إننا لا نتقدم برؤيتنا الجديدة لجنوب افريقيا كفاتحين نملي إرادتنا على المهزومين ... بل كمواطنين رفاق حتى تندمل جراح الماضي وحتى نستطيع أن ننشئ نظاما جديدا يقوم على العدل للجميع"<sup>(٨٥)</sup>.

٩٨ - وأدى السيد نيلسون روليهاهلا مانديلا اليمين الدستورية كأول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية لجنوب افريقيا في احتفال أقيم في "مباني الاتحاد" في بريتوريا. وشهد الاحتفال ١٠٠ ٠٠٠ من مواطني

جنوب افريقيا وحوالي ٥ ٠٠٠ شخصية دولية، كان منهم الأمين العام للأمم المتحدة، والسفير صاموئيل ر. انساني، رئيس الجمعية العامة، والسفير ابراهيم غمباري (نيجيريا) رئيس مجلس الأمن، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وأوردت التقارير أن بليون شخص شاهدوا التنصيب ساعة حدوثه على شاشات التلفزيون في كل أنحاء العالم<sup>(٨٦)</sup>.

٩٩ - ودعا الرئيس مانديلا في خطابه الافتتاحي شعب جنوب افريقيا للعمل كشعب متحد من أجل المصالحة الوطنية وبناء الأمة، وقال إن حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ستعالج مسألة إصدار عفو عن مختلف فئات مواطني جنوب افريقيا الذين يقضون الآن فترات عقوبة بالسجن. وكرس ذلك اليوم لجميع الذين ساهموا في النضال من أجل جنوب افريقيا غير العنصرية والخالية من التمييز على أساس الجنس والوحدة والديمقراطية وأشاد بشكل خاص بنائيه الثاني السيد ف. و. دو كليرك<sup>(٨٧)</sup>.

١٠٠ - وشكر الرئيس مانديلا المجتمع الدولي لقبوله جنوب افريقيا في صفوفه ودعا إلى استمرار دعمه لجنوب افريقيا في تصديها للتحديات المتعلقة ببناء السلم والرخاء، وعدم التمييز على أساس الجنس أو العنصر، والديمقراطية<sup>(٨٧)</sup>.

١٠١ - وفي ١١ أيار/مايو، أدى ٢٧ وزيرا و ١٣ من نواب الوزراء يمين المنصب الوزاري في حكومة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها حديثا، مما بشر بعهد جديد في تاريخ البلد وحيث يواجه شعبه مصيرا مشتركا في جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية والمتحدة<sup>(٨٨)</sup>. واجتمع مجلس شيوخ جنوب افريقيا المكون من ٩٠ عضوا للمرة الأولى في ٢٠ أيار/مايو وانتخب السيد كوبي كوتسي رئيسا له<sup>(٨٩)</sup>.

### ثالثا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا

#### ألف - الأداء الاقتصادي

١٠٢ - يتوقف أيضا تدعيم الديمقراطية غير العنصرية في جنوب افريقيا على تحقيق عدد من التوقعات الاجتماعية والاقتصادية فيما بين القطاعات المحرومة من السكان. ويشير مصرف التنمية للجنوب الافريقي إلى أنه: "إذا ما تخلف التكامل الاجتماعي والاقتصادي كثيرا عن التكامل الدستوري، فإن النتيجة ستمثل في عدم استقرار سياسي واجتماعي - ونمو اقتصادي أقل"<sup>(٩٠)</sup>. وفي حين أن عددا من التطورات المواتية قد ميزت الأداء الاقتصادي لجنوب افريقيا في عام ١٩٩٣ وأوائل عام ١٩٩٤، فإن أوجه الضعف الهيكلي لاقتصاد البلد ستجعل من الصعب بالنسبة للحكومة الجديدة أن "توفق بين الوفاء بالاحتياجات العديدة للشعب والموارد المحدودة الموجودة تحت تصرفها"<sup>(٩١)</sup>.

١٠٣- وكان من بين التطورات الاقتصادية الكلية الإيجابية في الأشهر الأخيرة نهاية الكساد الطويل الذي شهدته جنوب افريقيا في القرن الحالي. ووفقا للدائرة الإحصائية المركزية، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٨,٢ في المائة في الربع الثالث من عام ١٩٩٣ و ٦ في المائة في الربع الأخير، مما أدى إلى أن يصبح النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي، لعام ١٩٩٣، ١,١ في المائة<sup>(٩٢)</sup>. وساهم الانتعاش في الإنتاج الزراعي بصورة كبيرة في هذا النمو المتجدد، كما ساهم فيه التحسن في الأسعار العالمية للذهب. وبلغ إنتاج تعدين الذهب في جنوب افريقيا ٦٢٢ طنا في عام ١٩٩٣، بزيادة تبلغ أكثر من ١ في المائة عن عام ١٩٩٢، وهو أعلى معدل له منذ عام ١٩٨٦<sup>(٩٣)</sup>. وقدرت الغلة من محصول الذرة لموسم ١٩٩٣/١٩٩٤، وهي ثاني أكبر غلة يتم تسجيلها، بـ ١٢,٨ مليون طن بالمقارنة بـ ٣ ملايين طن فقط في سنة الجفاف ١٩٩١/١٩٩٢<sup>(٩٤)</sup>. وفي حين أنه كان لهذا الانتعاش أثر فرعي إيجابي على الصناعة الزراعية، فإن القطاع الصناعي ظل في معظمه يعاني من الكساد. ولم يتجاوز الإنتاج الصناعي في آب/أغسطس ١٩٩٣ المعدلات التي بلغها في عام ١٩٨٢<sup>(٩٥)</sup>. ومن المتوقع مع ذلك أن يكتسب النمو الاقتصادي الكلي زخما، وأن يبلغ ٢ أو ٣ في المائة في عام ١٩٩٤.

١٠٤- وقد أتاح الطلب المحلي المنخفض دوما وزيادة تبلغ ٦ في المائة في حجم الصادرات (ترجع أساسا إلى ارتفاع في صادرات السلع والذهب) للبلد أن يسجل فائضا في الحساب الجاري يبلغ ٦ بلايين راند في عام ١٩٩٣<sup>(٩٦)</sup>. وتبدي أيضا الحالة المالية المحلية علامات على التحسن. وقد انخفض التضخم إلى أدنى معدل له في ٢٠ عاما، مع ارتفاع أسعار المستهلك بنسبة ٩,٧ في المائة في عام ١٩٩٣. وتشير الأرقام الأولية بالنسبة لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤ إلى معدل مماثل للزيادة، ويتوقع المحللون ألا يتجاوز التضخم ٧,٥ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٤ بأكمله<sup>(٩٧)</sup>. وظل معدل النمو لعرض النقود بمعناه الواسع دون الحد المستهدف الذي يتراوح بين ٦ و ٩ في المائة والذي حُدّد بالنسبة لعام ١٩٩٣.

١٠٥- وينبغي أيضا تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في إمكانات جنوب افريقيا عن طريق إجراء مفاوضات بشأن الجدولة النهائية لدين البلد المجمع وتطبيع علاقاته مع صندوق النقد الدولي. وقد طلبت جنوب افريقيا من صندوق النقد الدولي قرضا في إطار مرفق التمويل التعويضي والتمويل الطارئ التابع له. وقد وافق صندوق النقد الدولي وقدم قرضا يبلغ ٨٥٠ مليون دولار لتغطية خسائر الميزان التجاري التي ترجع إلى الجفاف في الفترة ١٩٩١/١٩٩٢. وفي المقابل، التزمت حكومة جنوب افريقيا والمجلس التنفيذي الانتقالي في "خطاب النوايا" باتباع عدد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية خلال السنوات الخمس التالية.

١٠٦- ولم يؤد مع ذلك الوصول المتجدد إلى المرافق الدولية حتى الآن إلى وقف تدفق رؤوس الأموال من البلد إلى الخارج بصورة ملموسة. وقد زاد التدفق الصافي الإجمالي لرأس المال إلى الخارج من ٥,٣ بلايين راند في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٣ إلى نحو ضعف هذا الرقم في النصف الثاني من العام<sup>(٩٨)</sup>. وبالرغم من أن خروج رأس المال القصير الأجل قد خفت حدته خلال الشهرين الأولين من عام ١٩٩٤، فإنه

قد استؤنف في آذار/مارس، مما أدى إلى زيادة استنزاف احتياطات العملة الأجنبية للبلد. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بلغت الاحتياطات الإجمالية للذهب والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها مصرف الاحتياطي ٩,١ بلايين راند وهو مبلغ كاف لتغطية الواردات لمدة خمسة أسابيع فقط. وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٤، زاد انخفاض هذه الاحتياطات إلى ٧,٩ بلايين راند<sup>(٩٩)</sup>. ويستمر هذا التناقص في ممارسة ضغط نزولي على الراند. ووفقا للسيد كريس ستولز، محافظ مصرف الاحتياطي، فإن متوسط القيمة المرجحة للراند في مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا قد انخفض بالقيمة الاسمية بنسبة ٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٣. وقد منع تدفق رأس المال إلى الخارج أيضا السلطات النقدية من الاستفادة من انخفاض التضخم في خفض أسعار الفائدة.

١٠٧- وتشكل المالية العامة عنصرا هشا آخر في الحالة الاقتصادية للبلد في الأجل القصير. ونتج عن قصور الإيرادات وسياسات الحكومة السابقة دين عام متراكم يعادل ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣<sup>(١٠٠)</sup>. وبذلت جهود مع ذلك لخفض عجز الميزانية لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الأرقام التي أعلنت في أوائل عام ١٩٩٤ إلى أن هذا الهدف لن يتم تجاوزه. ووفقا لعدد من التدابير المؤقتة التي أعلنتها وزارة المالية والمجلس التنفيذي الانتقالي في آذار/مارس ١٩٩٤، فإن من المتوقع أيضا إجراء خفض في الإنفاق الحكومي للأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة ١٩٩٤/١٩٩٥ عندما يتم زيادة خفض عجز الميزانية إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١٠١)</sup>. وتهدف التدابير إلى الإبقاء على الانضباط المالي والوفاء بمتطلبات السياسة التي وافق عليها المجلس التنفيذي الانتقالي في "خطاب النوايا" الموجه إلى صندوق النقد الدولي.

١٠٨- وسيكون هناك مع ذلك ضغط هائل على الحكومة الجديدة من أجل القيام بإنفاق إضافي لتمويل برامج النهوض الاجتماعي وخلق فرص للعمل. ولا يزال اقتصاد جنوب افريقيا يتميز بانتشار البطالة على نطاق واسع. ومن المقدر أن نحو نصف قوة العمل غير مشغلة رسميا. ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية التابع لجامعة ستيلينبوش، سيجد ٢٣ ألفا فقط من بين ٤٤٠ ألف شخص يدخلون سوق العمل هذا العام عملا في القطاع الرسمي. وسيعمل الآخرون على تضخيم صفوف العاطلين، الذين يمثلون بالفعل ٤٦ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا<sup>(١٠٢)</sup>. وقد أدى التحسن الاقتصادي الذي لوحظ في الأشهر القليلة الماضية من عام ١٩٩٣ إلى التخفيف بعض الشيء من حدة الحالة في قطاعات معينة. ولا يمكن للانتعاش البازغ مع ذلك أن يقدم حلا شاملا ودائما للمشكلة الهيكلية للبطالة، وستكون هناك حاجة إلى وضع برامج وتدابير محددة لمعالجتها.

١٠٩- وفي هذا الصدد، كشف المؤتمر الوطني الافريقي النقاب عن المشروع السابع والنهائي لبرنامجهِ للتعمير والتنمية في نيسان/ابريل ١٩٩٤. وفي كانون الثاني/يناير صدرت نسخة سادسة في شكل وثيقة للسياسة الاقتصادية تقع في ٦١ صفحة وتلخص رؤيته لـ "الاقتصاد المختلط" وتدعو إلى اتخاذ تدابير من أجل إعادة توزيع الدخل. ومن بين هذه التدابير برنامج للأشغال العامة لبناء مليون مسكن جديد، وكهربية

٢,٥ من ملايين المنازل وتوفير المياه النظيفة، والمرافق الصحية والرعاية الصحية لجميع أهالي جنوب إفريقيا. وتعهد المؤتمر الوطني الإفريقي أيضا بإعادة توزيع ٣٠ في المائة من المزارع في خلال ٥ سنوات عن طريق عمليات الشراء الحكومية من البائعين "الراغبين" وإعادة تملكها لضحايا الفصل العنصري. وعلاوة على ذلك، اشتمل برنامج التعمير والتنمية على مقترحات لوضع قوانين وأنظمة جديدة لمكافحة الاحتكار بغية تفتيت التكتلات القوية، وكذلك استرداد الدولة لجميع الحقوق التعدينية المملوكة حاليا للشركات الخاصة. وفي حين أنه لن يتم رفع العبء الضريبي الكلي أو مستوى الاقتراض الحكومي لتمويل البرنامج، فإنه سيتم إنشاء صندوق للتعمير سيعتمد على فرض ضرائب محددة على التحويلات الرأسمالية والأراضي والسلع الفاخرة. وسيتم تغيير الجوانب الرئيسية للنظام الضريبي لوضع هيكل أكثر تطوراً. وسيتم استعراض ضريبة الدخل الشخصي، ومهل ضريبة الشركات التي تم ترشيدها والسلع الأساسية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة. وسيتم مع ذلك توليد الجزء الأكبر من الأموال الجديدة من أجل الاستثمارات العامة من خلال زيادة كفاءة الخدمات الحكومية<sup>(١٠٣)</sup>.

١١٠- وأبقى المشروع السابع لبرنامج التعمير والتنمية على معظم المقترحات المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر والأشغال العامة، وأعاد تأكيد التزام المؤتمر الوطني الإفريقي بتمويل برنامجه بدون رفع الضرائب أو الاقتراض الخارجي. وستكون زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات وتنفيذ الإنفاق، مقترنة بتخفيضات في ميزانية الدفاع (التي تبلغ حالياً ١٠,٧ بلايين راند) والوفورات المتولدة عن إلغاء هياكل الفصل العنصري كافية، وفقاً للخطة، لتغطية تكلفة التعمير التي قدرها المؤتمر الوطني الإفريقي بأكثر من ٣٩ بليون راند على مدى السنوات الخمس التالية. ومع ذلك فإن إلغاء الهدف الصريح، المتعلق بتحديد ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعجز الميزانية، من هذا المشروع الأخير قد أثار تخوفاً من أن تلجأ حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي إلى زيادة الاقتراض. وأعرب أيضاً عدد من المحللين والسياسيين عن شكوكهم في أن تقتصر تكلفة مثل هذا البرنامج على ٣٩ بليون راند فقط، وأشاروا إلى التقديرات السابقة بأنها يمكن أن تبلغ ١٠٠ بليون راند على مدى فترة ١٠ سنوات<sup>(١٠٤)</sup>.

١١١- وبرغم ذلك فإن الانتقادات التي وجهها إلى برنامج المؤتمر الوطني الإفريقي مجتمع الأعمال التجارية وممثلو أحزاب مثل الحزب الوطني أو الحزب الديمقراطي اتسمت بأنها معتدلة نسبياً. ويعكس غياب المواجهة المحسوسة في هذا الميدان ظهور ما يمكن أن يوصف بأنه "منطقة التفاهم الاقتصادي"<sup>(١٠٥)</sup>. ويتميز هذا التفاهم من جانب المؤتمر الوطني الإفريقي بقبول الحاجة إلى الإبقاء على الاستقرار الاقتصادي الكلي وبوجود وعي أكبر فيما بين القطاع الخاص والأحزاب الأخرى بأن إعادة البناء مطلوبة لتصحيح بعض مظالم الماضي. وأدى إنشاء عدد من المحافل في نهاية عام ١٩٩٢، مثل المحفل الاقتصادي الوطني أو محفل الإسكان الوطني، إلى إضفاء شيء من الصبغة المؤسسية على "منطقة التفاهم" وولّد درجة من توافق الآراء بشأن السياسة. ويمكن أن تكون النسبة المئوية المنخفضة للإضرابات وعمليات الامتناع عن الذهاب إلى العمل التي جرت في القطاع الخاص في عام ١٩٩٣ أحد مظاهر توافق الآراء هذا. وأدى ذلك أيضاً إلى

ارتفاع في الأرقام القياسية لثقة قطاع الأعمال التي أصدرتها الغرفة التجارية لجنوب افريقيا في نهاية عام ١٩٩٣ وفي أوائل عام ١٩٩٤.

١١٢- وبالمثل، أبدى المستثمرون الأجانب اهتماما أكبر بأسواق جنوب افريقيا على مدى الأشهر القليلة الماضية. ففي عام ١٩٩٣، بلغت الاستثمارات الصافية للأجانب في السندات والأسهم ٤,٢٣ بلايين راند، بالمقارنة بـ ٣,١٣ مليون راند إجمالا في عام ١٩٩٢. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وحده، بلغت ١,٠٨ من بلايين الرانداً<sup>(١٠٩)</sup>. غير أن الارتفاع في موجة العنف السياسي التي سبقت الانتخابات والمأزق الذي جوبه في المفاوضات مع حزب إنكاثا للحرية قد أدّى إلى انعكاس حاد في هذا الاتجاه في نيسان/ابريل. وتذكر دراسة لمركز دراسة اقتصاد جنوب افريقيا التابع لمدرسة لندن للاقتصاد أنه:

"بالنسبة لجميع أشكال التمويل الدولي الخاص تقريبا، فإن من المحتمل أن يكون التقدم المستمر نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو شرط أساسي لاستمرار مستويات التمويل الجديدة التي ستكون لازمة في الأجل المتوسط، أولا لتمويل عمليات سداد الدين الخارجي لجنوب افريقيا، وثانيا للتخفيف من قيود ميزان المدفوعات بصورة تكفي لإتاحة الفرصة للاقتصاد لكي يبلغ معدلات النمو اللازمة للتعمير والتنمية"<sup>(١١٠)</sup>.

#### باء - القضايا الاجتماعية والاقتصادية

١١٣- إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة التي تواجهها أغلبية أهالي جنوب افريقيا في المجالات الحرجة للتعليم والصحة والإسكان والأراضي تمثل تحديا للحكومة الجديدة.

#### التعليم

١١٤- بالرغم من أن أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية لجنوب افريقيا للفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ قد حُصصت للمرافق المدرسية الجديدة ولتصحيح الاختلالات في المستويات والفرص التعليمية، فإن المبلغ المخصص كان قاصرا عن الوفاء بالاحتياجات التعليمية للبلد<sup>(١١١)</sup>.

١١٥- وشهد عام ١٩٩٣ انخفاضا في معدل النجاح في الامتحانات بالنسبة لـ ٥١٠ ٣٦٠ من التلاميذ السود المسجلين في المدارس الخاضعة لإشراف وزارة التعليم والتدريب، فقد انخفض من ٤٣,٨ في المائة لعام ١٩٩٢ إلى ٣٨,٣ في المائة<sup>(١١٢)</sup>. وكان أكثر من ٧٠ في المائة من المدارس المدرجة في قائمة وزارة التعليم والتدريب والتلاميذ الذين حصلوا على أعلى النتائج من المناطق الريفية. وعلى العكس بلغ معدل النجاح في الامتحانات بالنسبة للتلاميذ البيض في الترانسفال ٩٧ في المائة<sup>(١١٣)</sup>.

١١٦- ومن المتصور أن تقوم الحكومة الديمقراطية الجديدة، في إطار برنامج المؤتمر الوطني الافريقي للتعمير والتنمية، بوضع نظام متكامل للتعليم والتدريب سيتيح فرصا متكافئة للجميع بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو السن أو الدين أو الموقع الجغرافي أو الرأي السياسي<sup>(١١٠)</sup>.

١١٧- وفي دراسة أجراها المؤتمر الوطني الافريقي، اقترح فريق البحوث الاقتصادية الكلية<sup>(١١١)</sup>، في جملة أمور، أن يتم إصلاح نظام الإدارة التعليمية بأكمله بغية الوفاء بهدف النظام الموحد وفقا لمبادئ المساواة، وعدم التحيز العنصري، وعدم التحيز لأحد الجنسين، والعمل الإيجابي، والديمقراطية؛ وأن يتم تنفيذ برنامج للتعليم الوطني بالاقتران بهذه السياسات لضمان الأداء المناسب للمواد التعليمية والمدرسين؛ وأن يتم تقييم السياسة التعليمية في ضوء أداء الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل برامج التوظيف والإسكان والنقل والبرامج التغذوية والصحية؛ وأن يتم الوفاء جزئيا بتدريب المدرسين من خلال استخدام برنامج التعلم من بعد، الذي يتعين وضعه في إطار استراتيجية أعرض، سواء بالنسبة للتدريب طوال الحياة قبل الخدمة وفي أثنائها، أو بالنسبة لتنمية مهارات الاتصال من خلال النظام التعليمي.

١١٨- وفي غضون ذلك التزم المؤتمر الوطني الافريقي بأن تكون هناك وزارة وطنية وحيدة للتعليم ومرحلة إلزامية للتعليم العام مدتها ١٠ سنوات تبدأ من مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة إلى الصف السابع الحالي. ولتحقيق هذه الغاية تعهد بأن يتم، في بداية عام ١٩٩٥، استخدام جميع المدارس والمرافق القائمة في مناطق البيض، التي أغلقت في الماضي لعدم وجود طلبة، من أجل التعليم الإلزامي وغير الإلزامي على السواء<sup>(١١٢)</sup>.

### الإسكان

١١٩- وفقا لتقرير لور لعام ١٩٩٢، ستكون هناك حاجة إلى نحو ٣٢٨ ألف وحدة جديدة سنويا على مدار العقد المقبل بغية الوفاء بالتراكمات في مجال الإسكان وتشديد منازل جديدة<sup>(١١٣)</sup>. وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٤، ذكر المؤتمر الوطني الافريقي أن إدارته ستبني مليون منزل خلال السنوات الخمس الأولى وستنفق ٥٠ بليون راند على مدار السنوات العشر المقبلة للوفاء بهذه الاحتياجات<sup>(١١٤)</sup>. ويضع برنامج التعمير والتنمية تصورا لبناء أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ وحدة سنويا بحلول نهاية برنامج الخمس سنوات. وستخصص الوحدات على وجه التحديد للأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمناطق الريفية.

١٢٠- وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤، وافق محفل الإسكان الوطني على أول مشروع غير عنصري لإعادة الإسكان<sup>(١١٥)</sup>. وجاء المشروع نتيجة لشهور من المفاوضات بين المحفل والسيد لويس شيل وزير الإسكان في ذلك الحين. وستقدم الحكومة في إطار المشروع إعانة تبلغ ١٢ ٥٠٠ راند إلى الأسر التي لا يزيد دخلها على ١ ٥٠٠ راند شهريا. غير أن المنظمة المدنية الوطنية لجنوب افريقيا أعلنت أن هذا المبلغ غير كاف. وذكرت أن المبلغ كاف فقط لدفع ثمن قطعة أرض، وخدمات، ومرحاض، وبضع مواد للبناء، واقترحت رفع

الإعانة المالية إلى ٥٠٠ ١٧ راند. واقترحت المنظمة أيضا أن تخصص الحكومة الجديدة ما لا يقل عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإسكان خلال السنوات الخمس الأولى<sup>(١١٦)</sup>.

١٢١- وفي تطورات أخرى، تعهد الاتحاد الإسكاني لجنوب افريقيا، على أساس اقتراح من المنظمة المدنية الوطنية لجنوب افريقيا، بإنشاء مصرف لإسكان الأفراد. وبموجب الخطة فإن من المتوقع أن يتحمل مصرف إسكان الأفراد من المخاطر أكثر مما تتحمله المصارف الخاصة وسيمول ثلثي المنازل التي ستبنى على مدار السنوات الخمس المقبلة<sup>(١١٧)</sup>.

#### البطالة

١٢٢- يأمل المؤتمر الوطني الافريقي في التخفيف من وطأة مشكلة البطالة عن طريق خلق وظائف من خلال الأشغال العامة. ومن المؤمل أن يؤدي برنامج الأشغال العامة إلى زيادة مشاركة المرأة والشباب في أفقر الأسر المعيشية الريفية وأقصى المناطق حرمانا في إنشاء البنية الأساسية مثل مرفق الإمداد بالمياه، والمرافق الصحية، والعيادات<sup>(١١٧)</sup>. وتوصلت دراسة للمؤسسة الحضرية إلى أن برامج الأشغال العامة تهدف إلى إنشاء وظائف مؤقتة من أجل الفئات الأكثر حرمانا اقتصاديا ستستوعب على الأقل ١٢ بليون راند سنويا<sup>(١١٨)</sup>. وفي غضون ذلك، خصص المحفل الاقتصادي الوطني نحو ٥٥ مليون راند لتمويل المشاريع القصيرة الأجل لإنشاء الوظائف في مقاطعة التراسفال الشمالية الشرقية، وهي منطقة تعتبر من أكثر المناطق تخلفا من الناحية الاقتصادية في جنوب افريقيا. وخصص المحفل أيضا ٤ ملايين راند لإنشاء الوظائف في مشاريع حفظ البيئة<sup>(١١٩)</sup>.

#### الصحة

١٢٣- تميز النظام الصحي لجنوب افريقيا بتفاوتات شديدة في البنية الأساسية والخدمات المقدمة إلى الفئات العرقية المختلفة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعلن المؤتمر الوطني الافريقي مشروع خطته الصحية الوطنية لجنوب افريقيا الجديدة، واقترح إعادة تشكيل النظام الصحي الوطني القائم على أساس الرعاية الأولية الجيدة وتعزيز الخدمات الصحية العامة الممولة من خلال المعدلات القائمة لفرض الضرائب. ويضع مشروع الخطة برنامجا للأولويات مدته خمس سنوات يهدف إلى تصحيح التفاوتات العنصرية والجغرافية في تقديم الرعاية الصحية عن طريق إدارة أكثر كفاءة للموارد القائمة. ويأمل المؤتمر الوطني الافريقي في أن يشجع المشروع المناقشة العامة "الجديدة" وأن تنظر حكومة الوحدة الوطنية في المشروع بوصفه برنامجا وطنيا للصحة. ووفقا للخطة، تعتبر الميزانية الصحية القائمة لجنوب افريقيا، وهي ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كافية لتقديم رعاية ذات جودة عالية للجميع<sup>(١٢٠)</sup>.

١٢٤- وتشمل أهداف النظام الصحي الوطني للسنوات الخمس التالية، ضمن أشياء أخرى، الرعاية المجانية قبل الولادة وفي أثناء الولادة وبعدها، والتحصين الكامل لـ ٩٠ في المائة من جميع الأطفال دون سن سنتين بحلول نهاية عام ١٩٩٧، والقضاء على شلل الأطفال والتيتانوس لدى حديثي الولادة بحلول عام ١٩٩٥.



ويهدف البرنامج إلى تقديم رعاية صحية مجانية للأطفال دون سن السادسة، وخفض إصابة الأطفال بالسل بنسبة ١٠ في المائة سنويا وخفض سنوي قدره ٢٠ في المائة في سوء التغذية؛ والتثقيف الجنسي في المدارس؛ وإنشاء مراكز وعيادات صحية للمجتمعات المحلية في جميع المناطق الريفية بحلول عام ١٩٩٩<sup>(٢٠)</sup>.

#### الأراضي

١٢٥- كان ٨٧ في المائة من الأراضي في جنوب افريقيا في أيدي ٥ في المائة فقط من مجموع سكان البلد. ولذلك فإن وضع سياسة جديدة للأراضي يعتبر ضرورة رئيسية بالنسبة للحكومة الجديدة بغية معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه السكان الريفيين. وقد وضع المؤتمر الوطني الافريقي برنامجا لإصلاح الأراضي يهدف إلى المعالجة الفعالة لمظالم النقل الإجباري والإنكار التاريخي لحق الحصول على الأراضي. ومن العناصر الأساسية في البرنامج الحاجة إلى ضمان أمن الحيازة بالنسبة للسكان الريفيين بغض النظر عن نظام الحيازة العقارية<sup>(٢١)</sup>.

١٢٦- وفي شباط/فبراير، تولت لجنة الأراضي الوطنية في بلومفنتين تنظيم مؤتمر معنون "مؤتمر أراضي المجتمع المحلي". ورفض المؤتمر، الذي اشترك فيه أكثر من ٧٠٠ مندوب يمثلون نحو ٣٥٠ مجتمعا محليا، اعتبار عام ١٩١٣ تاريخا محددا للمطالبات وحدده بعام ١٦٥٢. ودعا أيضا إلى إلغاء حقوق الملكية في الدستور المؤقت. وبينما شاطره المؤتمر الوطني الافريقي اهتماماته، فإنه لم يوافق على اقتراح إنشاء محكمة للأراضي للنظر في المطالبات التي يرجع تاريخها إلى عام ١٦٥٢<sup>(٢٢)</sup>. وفي أوائل آذار/مارس، اجتمع وفد من المؤتمر مع السيد مانديلا للإعراب له عن قلقه إزاء موقف المؤتمر الوطني الافريقي من قضية الأراضي<sup>(٢٣)</sup>.

#### الكهربة

١٢٧- يماثل استهلاك الكهرباء للفرد في جنوب افريقيا الاستهلاك في المملكة المتحدة. غير أن استهلاك الأسر المعيشية يقدم إلى ٣ ملايين وحدة فقط، تاركا أكثر من ٢٠ مليونا من السكان بغير كهرباء<sup>(٢٤)</sup>.

١٢٨- والتزم المؤتمر الوطني الافريقي في برنامجه للتعمير والتنمية بتوفير الحصول على الكهرباء بالنسبة لـ ٢,٥ من ملايين الأسر المعيشية الإضافية بحلول عام ٢٠٠٠، وبالتالي زيادة الحصول على الكهرباء إلى نحو ٧٢ في المائة من جميع الأسر المعيشية. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة البرنامج نحو ١٢ بليون راند مع استثمار سنوي يبلغ بليون راند<sup>(٢٥)</sup>.

## رابعا - الاستجابة الدولية للتطورات في جنوب افريقيا

### ألف - إجراءات الأمم المتحدة

١٢٩- واصلت الجمعية العامة دعمها الواسع النطاق للعملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا. وبناء على اقتراح اللجنة الخاصة، عدلت الجمعية العامة عنوان بند جدول أعمالها إلى "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا المتحدة والديمقراطية وغير العنصرية"، بما يعكس نهجا تقدميا وإيجابيا تجاه القضية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قررت بتوافق الآراء رفع جميع الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا بأثر فوري ورفع الحظر النفطي اعتبارا من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله (قرار الجمعية العامة ١/٤٨). وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أصدر رئيس الجمعية العامة بيانا يبلغ فيه الجمعية بأنه نظرا لأن المجلس التنفيذي الانتقالي يعمل الآن فقد رفع الحظر المتصل بتوريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا والاستثمارات في صناعة النفط. كما اتخذت جميع قرارات الجمعية العامة (القرارات ١٥٩/٤٨ من ألف إلى دال والقرار ١٦٠/٤٨) المتصلة بمسألة جنوب افريقيا بتوافق الآراء.

١٣٠- وكرر الأمين العام في تقريره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (انظر A/48/691، المرفق) مواصلة دعم الأمم المتحدة لعملية السلم واستعدادها لمساعدة شعب جنوب افريقيا واستعدادها لتقديم المساعدة لشعب جنوب افريقيا في أول انتخابات متعددة الأحزاب يجريها هذا البلد. وذكر الأمين العام أنه يعجل بتخطيط الطوارئ المتعلقة بقيام الأمم المتحدة بدور في العملية الانتخابية، بما في ذلك التنسيق مع بعثات مراقبي منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والكمونولث.

١٣١- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عين الأمين العام السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا له في جنوب افريقيا وبدأ مزاولة عمله في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في جوهانسبرغ بعد بعثة تشاور أولية قام بها إلى جنوب افريقيا في كانون الأول/ديسمبر.

١٣٢- وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا تنفيذ مهامها طبقا للولاية التي ناطها بها مجلس الأمن لعام ١٩٩٢. وزيدت قوة بعثة المراقبين إلى ١٠٠ شخص في أوائل عام ١٩٩٤. وفصل الأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (انظر A/48/845)، الهيكل التنظيمي والموارد والاحتياجات من الموظفين لوزع مراقبين من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والكمونولث والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء خلال فترة الانتخابات.

١٣٣- وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ اتخذ مجلس الأمن بالاجماع القرار ٨٩٤ (١٩٩٤) واتفق مع الأمين العام في اقتراحاته بشأن ولاية بعثة المراقبين وحجمها، بما في ذلك اقتراحاته لتنسيق أنشطة المراقبين

الدوليين الذين قدمتهم المنظمات الحكومية الدولية والحكومات. كما رحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء صندوق استثماري خاص لتمويل اشتراك مراقبين إضافيين من افريقيا وبلدان نامية أخرى.

١٣٤- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٣٣/٤٨ المعنون "الانتخابات الديمقراطية وغير العنصرية في جنوب افريقيا"، الذي أحاطت فيه علما مع الارتياح بقرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤) وطلب، في جملة أمور، إلى سلطات جنوب افريقيا، بما فيها اللجنة الانتخابية المستقلة، أن تقوم تحت إشراف وتوجيه المجلس التنفيذي الانتقالي باتخاذ التدابير الضرورية لحماية حقوق جميع مواطني جنوب افريقيا في تنظيم المظاهرات السلمية العامة والاجتماعات الشعبية السياسية والمشاركة فيها، وفي الترشيح للانتخابات والمشاركة في الاقتراع في جميع أنحاء جنوب افريقيا، بما فيها "الأوطان"، دون خوف.

١٣٥- واعتبارا من ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، تم وزع ٦١١ موظفا دوليا، منهم ٢٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة، في تسع مقاطعات و ٥٦ مقاطعة فرعية في جنوب افريقيا. وتم تدريب ٢٧٨ ١ شخصا إضافيا من مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة في ثلاثة أماكن مختلفة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٤ قبل وزعهم على المقاطعات قبل الانتخابات بيومين. وأنشئت مكاتب لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في سبع مدن بالمقاطعات غير جوهانسبرغ وديربان وفي اثنين من مراكز المقاطعات الفرعية، وبذلك وصل مجموعها إلى ١١ مكتبا. وقد تم اختيار المواقع بحيث تعامل مراكز المقاطعات والمقاطعات الفرعية للجنة الانتخابية المستقلة<sup>(١٣٧)</sup>.

١٣٦- وفي ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤ أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا يرحب فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك اليوم بين حزب إنكاثا للحرية وحكومة جنوب افريقيا وقرار حزب إنكاثا الاشتراك في الانتخابات. وأصدر الأمين العام كذلك بيانا يرحب فيه بالاتفاق المفاجئ<sup>(١٣٨)</sup>.

١٣٧- وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ اتخذ مجلس الأمن قراره ٩١٩ (١٩٩٤) الذي قرر بموجبه إنهاء حظر الأسلحة الإلزامي والقيود الأخرى المتصلة بجنوب افريقيا والمفروضة بالقرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/يناير ١٩٧٧. كما قرر المجلس إنهاء جميع التدابير ضد جنوب افريقيا الواردة في القرارات ٢٨٢ (١٩٧٠) المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٠ و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ وحل لجنته المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب افريقيا.

١٣٨- وفي بيان أمام المجلس أدلى به السيد ثابو مبيكي نائب رئيس جنوب افريقيا، قال في جملة أمور إن قرار المجلس يبرز قبولا من المجتمع العالمي بأن جنوب افريقيا أصبحت بلدا ديمقراطيا يمكن الاعتماد عليه في المشاركة في السلم والأمن الدوليين والتمسك بهما.

١٣٩- وذكر السيد مبيكي أن جنوب افريقيا سوف تسعى إلى نظام أمن إقليمي تفاوضي للجنوب الافريقي وأنها راغبة في المساهمة في دعم جهود الأمم المتحدة وشعبي وحكومتها أنغولا وموزامبيق وفي الجهود الدولية في رواندا كذلك.

١٤٠- وأكد تصميم حكومته على احترام التزاماتها المستمرة من الاتفاقات الدولية ذات الصلة وابلغ المجلس أن جنوب افريقيا تمر بمرحلة تحويل ما لديها من تكنولوجيا عسكرية إلى التطبيقات المدنية وطلب المساعدة من المجتمع الدولي في هذا الصدد.

#### وكالات الأمم المتحدة

١٤١- في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أعادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قبول جنوب افريقيا دولة عضوا بحقوق مشاركة كاملة اعتبارا من تاريخ إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي ومن بين الدول الأعضاء التي صوتت أيدت ١٢٨ دولة إعادة القبول واعتضت خمس دول وامتنعت خمس دول عن التصويت<sup>(١٢٩)</sup>.

١٤٢- وفي شباط/فبراير ١٩٩٤ أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سينقل مكتب اتصاله الموجود في زامبيا إلى جنوب افريقيا. وسيقوم مكتب البرنامج، في جملة أمور، بتوفير الدعم للجنة التخطيط الوطني لجنوب افريقيا المسؤولة عن المؤتمر الدولي للمانحين المعني بتنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري، المقرر عقده في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في جوهانسبرغ.

١٤٣- وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن برنامج قيمته ١,٢ من ملايين الدولارات تموله حكومة اليابان لتدريب المنفيين السياسيين العائدين وإعادة تأهيلهم. وطبقا لهذا البرنامج سيتم اختيار ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ عائد لدورة تدريبية تعقد خلال عام ١٩٩٤، وسيتم تدريب عدد مماثل في عام ١٩٩٥. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد عاد إلى جنوب افريقيا تحت رعايتها ما مجموعه ١٠٥ ١٢ من اللاجئين والمنفيين السياسيين<sup>(١٣٠)</sup>.

١٤٤- وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩٤ استعادت جنوب افريقيا جميع الحقوق والامتيازات والعضوية الكاملة في منظمة الصحة العالمية عقب قرار أصدرته جمعية المنظمة في افتتاح دورتها السنوية في جنيف<sup>(١٣١)</sup>.

١٤٥- وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عادت جنوب افريقيا إلى منظمة العمل الدولية بعد غياب استمر ٣٠ عاما. وقد تعهدت المنظمة بالفعل بتقديم مساعدات لجنوب افريقيا بما قيمته مليون دولار<sup>(١٣٢)</sup>.

#### باء - المنظمات الحكومية الدولية

١٤٦- اجتمعت اللجنة المخصصة لرؤساء الدول والحكومات المعنية بالجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في هراري يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٩٤ وأصدرت بلاغا عن الحالة في جنوب افريقيا رحبت فيه، ضمن جملة أمور، بالتقدم البارز الذي أحرز في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب والذي توج بالاتفاقات التاريخية بشأن عقد أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤ وإنشاء هيكل انتقالية تحضيرية لعقد هذه الانتخابات وحث جميع الأطراف على مواصلة جهودها بروح من المصالحة الوطنية.

١٤٧- وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ قررت البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية إلغاء مقاطعتها السياسية والاقتصادية لجنوب افريقيا. ونص قرار اتخذه وزراء خارجية الجامعة العربية على تأييده لدعم العلاقات العربية الافريقية<sup>(١٣٣)</sup>.

١٤٨- وتولى السيد مايكل مانلي، رئيس وزراء جامايكا السابق، رئاسة فريق مراقبي الكمنولث لرصد انتخابات جنوب افريقيا. وقامت بعثة مراقبي الكمنولث، الموجودة في البلد منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، بتقديم مراقبي الانتخابات والخبرة التقنية في مختلف المجالات المتصلة بالانتخابات. وقام فريق للمساعدة في حفظ السلم يتبع الكمنولث ويتألف من ٢٦ من كبار الضباط العسكريين وضباط الشرطة بتوفير التدريب والمشورة والمساعدة لقوة حفظ السلم الوطنية (انظر الفقرتين ٢١ و ٧٤ أعلاه). كما قام ضباط شرطة أقدمون من الكمنولث بتقديم المساعدة إلى عملية استعراض شرطة جنوب افريقيا لسياستها وأساليب عملها وقدموا التدريب على السيطرة على التجمعات لأفراد الحزب المصاحبين للمظاهرات العامة والتجمعات السياسية<sup>(١٣٤)</sup>.

١٤٩- وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩٤ ذكر الزعيم إيميك أنياوكو الأمين العام للكمنولث أن جنوب افريقيا لديها دعوة سارية للعودة إلى المنظمة بمجرد قيام أول حكومة ديمقراطية فيها، وأضاف أن الكمنولث سيكون قادرا على مساعدة جنوب افريقيا وهي تتجاوز عهد الجزاءات الاقتصادية ويقيد إدماج نفسها في نظام التجارة والاستثمارات العالمية. وفي وقت لاحق استأنفت جنوب افريقيا عضويتها الكاملة في الكمنولث في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ومما يذكر أن جنوب افريقيا انسحبت من الكمنولث في عام ١٩٦١ وسط نقد دولي لسياسات الفصل العنصري التي كانت تتبعها<sup>(١٣٥)</sup>.

١٥٠- ونص الإجراء المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن جنوب افريقيا، المعتمد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على تقديم المساعدة الانتخابية والرصد خلال عملية الانتخابات وتقديم إطار تعاوني شامل للمساعدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة الانتقال. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيقوم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبالرغم من أن الدول

الأعضاء الاثنتى عشرة لها علاقات دبلوماسية بمستوى معين مع جنوب افريقيا، فإن الاتحاد ككل لم تكن له هذه العلاقات. ونص اتفاق وقع حديثا على إنشاء بعثة للاتحاد الأوروبي في جنوب افريقيا.

١٥١- وأعرب بيان أصدرته جماعة ريو (انظر A/49/93) في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ عن تضامنه مع الانتقال إلى الديمقراطية وناشد جميع الأحزاب السياسية في جنوب افريقيا تقديم دعمها إلى العملية الديمقراطية الجارية.

١٥٢- وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ أصدرت المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة بيانا يحيي المؤتمر الوطني الافريقي لانتصاره كما يهنئ مؤتمر الوندويين الافريقيين وشعب جنوب افريقيا بأسره وجميع الأطراف الأخرى التي ساهمت في الانتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي. وأعربت المجموعة الافريقية عن امتنانها لدول خط المواجهة والدول المجاورة على التضحيات التي قدمتها في كفاح التحرير في جنوب افريقيا. وعلى ضوء الظروف المتغيرة في البلد طالبت المجموعة باستعادة حق جنوب افريقيا في الاشتراك في مداولات الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية<sup>(١٣٦)</sup>.

١٥٣- وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قبلت منظمة الوحدة الافريقية انضمام جنوب افريقيا بوصفها العضو رقم ٥٣ فيها<sup>(١٣٧)</sup>.

١٥٤- وبعد قبول جنوب افريقيا، في ٣١ ايار/مايو ١٩٩٤، عضوا كاملا في حركة بلدان عدم الانحياز، اشتركت في الاجتماع الوزاري الذي عقد في القاهرة يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

#### جيم - الحكومات

١٥٥- في الفترة المستعرضة استمرت العلاقات الدبلوماسية لجنوب افريقيا بالمجتمع الدولي في التطبيع بخطوة سريعة حيث افتتح عدد من سفارات جنوب افريقيا في مختلف أجزاء العالم. كما افتتحت سفارات أجنبية في بريتوريا. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٤ سلمت جنوب افريقيا خليج ولفيس إلى حكومة ناميبيا.

١٥٦- وكشاهد على التأييد الشديد للعملية الديمقراطية التي تحدث في جنوب افريقيا وكذلك توقعاً لأن يصبح هذا البلد محركاً للنمو الاقتصادي في المنطقة، قررت كثير من الحكومات منح المساعدات لجنوب افريقيا وسعت حكومات أخرى إلى زيادة التزاماتها. وتضمنت هذه المبادرات المعونة، والتبادل الأكاديمي، وتمويل المشاريع، والتدريب المهني، ومنح قروض صغيرة للقطاعين التجاري والريفي، وتشديد إسكان منخفض التكاليف. وأرسلت حكومات عديدة ممثلين رفيعي المستوى للعمل كمراقبين دوليين خلال فترة الحملة الانتخابية.

#### دال - المنظمات غير الحكومية

١٥٧- استمرت المنظمات غير الحكومية برصد التطورات في جنوب افريقيا بصورة واعية. وللمساعدة في قلب تراث الفصل العنصري ولتحسين الرفاه الاقتصادي لجميع مواطني جنوب افريقيا شنت المنظمات غير الحكومية حملة نشيطة لدوائر الأعمال التجارية الأجنبية التي تنوي الاستثمار في جنوب افريقيا للقيام بذلك بمشاركة بناءة وابتكارية مع المنظمات النشيطة في المجتمعات المحرومة. وحثت الشركات على ضمان أن تشمل عملياتها تطوير التدريب والتعليم للعمال والتمسك بحقوق العمال وحماية المستهلك والبيئة وكذلك دعم الأعمال التجارية التي يملكها السود.

١٥٨- وخلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات عملت منظمات غير حكومية عديدة عن كثب مع الكنائس المحلية وجماعات المجتمع المحلي، مركزة على الوصول إلى توعية الناخبين والنشاط السياسي الحر وإعداد هويات الناخبين ومجموعة من التفاصيل الانتخابية الأخرى. وسافرت وفود لتقصي الحقائق إلى جنوب افريقيا وأعدت تقارير عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وكذلك عن استمرار المشاغل والمشاكل. وأرسلت أفرقة من المراقبين إلى المجتمعات التي يحاصرها العنف والنزاع. وقد ذكرت المنظمات غير الحكومية أن الدعم الدولي سوف يستمر بمثل الأهمية الأساسية بعد الانتخابات حيث "يبدأ البلد" في مواجهة عملية طويلة من التعمير.

#### خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة

##### أنشطة اللجنة الخاصة

١٥٩- وفقا لولاية اللجنة الخاصة وعملا بالسياسات والمبادئ التوجيهية التي حددتها الجمعية العامة في إعلانها لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الأفريقي، فضلا عن القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة، بما في ذلك التي اتخذتها في دورتها الثامنة والأربعين، واصلت اللجنة الخاصة متابعتها عن كثب للتطورات في جنوب أفريقيا، وتشجيعها للمساعدة الدولية المقدمة لإعانة مواطني جنوب أفريقيا على التغلب على النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تمخضت عن الفصل العنصري، واستمرار اتصالاتها مع المؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المدنية، والتشاور مع الأطراف المشتركين في العملية السياسية، والاضطلاع بأنشطة أخرى تهدف إلى دعم العملية السياسية للتغيير السلمي إلى أن تقوم في جنوب افريقيا حكومة غير عنصرية ومنتخبة بطريقة ديمقراطية.

١٦٠- وقد ذكر رئيس اللجنة الخاصة، في جلسة اللجنة الأولى لعام ١٩٩٤، المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أنه منذ إنشاء اللجنة في عام ١٩٦٢ لم تكن إمكانية تحقيق أهدافها بطريقة سلمية أكثر

إشرافا مما هي عليه اليوم. وأبرز الرئيس مختلف مهام اللجنة. فهدفها الرئيسي بالنسبة لعام ١٩٩٤ هو دعم قيام أسس معززة لإقامة مجتمع غير عنصري ومساعدته في مسيرته نحو النمو.

#### ١ - الاستجابة للتطورات السياسية في جنوب أفريقيا

١٦١- استجابت اللجنة الخاصة في الفترة المستعرضة للأحداث السياسية وغير السياسية داخل جنوب أفريقيا، فواصلت إصدار بيانات للإعراب عن دعمها لمواصلة هذه العملية.

١٦٢- وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حثت اللجنة الخاصة بارتياح عظيم الاجتماع الافتتاحي للمجلس التنفيذي الانتقالي في كيب تاون الذي سيهيئ جنوب أفريقيا لأول انتخابات حرة وعادلة، ويساعد الحكومة حتى موعد الانتخابات. كما أثنت اللجنة على الجهود المتواصلة التي تبذل للتفاوض مع الأحزاب التي قررت حتى ذلك الوقت ألا تشارك في المجلس التنفيذي الانتقالي وفي أول انتخابات غير عنصرية في جنوب أفريقيا. وحثت اللجنة المجتمع الدولي بقوة على مواصلة تقديم مساعدته المعنوية والمادية إلى مواطني جنوب أفريقيا بغية المساعدة في إيجاد ظروف مستقرة لتحقيق جنوب أفريقيا الجديدة الديمقراطية وغير العنصرية على نحو سريع وسلمي.

١٦٣- وفي بضع مناسبات، حثت اللجنة السلطات القائمة تحت إشراف المجلس التنفيذي الانتقالي وجميع الأحزاب السياسية وأعضائها على نبذ العنف والتخويف.

١٦٤- وفي بيان صدر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، كررت اللجنة دعوتها إلى وضع نهاية سلمية للفصل العنصري من خلال مشاركة جميع مواطني جنوب أفريقيا في عملية التحول الديمقراطي، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو الخلفية الاقتصادية أو الاجتماعية.

#### ٢ - حلقة دراسية عن النمو والتنمية الاقتصاديان المستدامان في جنوب أفريقيا: أولويات السياسة في السنوات الأولى للحكومة الديمقراطية، لندن، من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

١٦٥- نظم هذه الحلقة مركز دراسة الاقتصاد والشؤون المالية الدولية لجنوب أفريقيا التابع لمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشاركت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في رعاية هذه الحلقة الدراسية.

١٦٦- وشارك في هذه الحلقة الدراسية حوالي ٢٥ خبيرا في المجالات الاقتصادية والمالية وغيرها جاءوا من جنوب أفريقيا، مع عدد قليل من الخبراء الدوليين، وجهت الدعوة إليهم جميعا بصفتهم الشخصية. كما



كان من بين المشاركين خبراء من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وسائر هيئات الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والكمونولث، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الإفريقية.

١٦٧- وكان الغرض من الحلقة الدراسية المساعدة في توفير المعلومات للمناقشة المستمرة بشأن أولويات السياسة بالنسبة لاتخاذ الإجراءات فور قيام حكومة جديدة للوحدة الوطنية في جنوب أفريقيا. وعقدت أربع حلقات عمل متتالية واجتماع مائدة مستديرة للمناقشة. وركزت حلقات العمل الأربع، على التوالي، على تعبئة الموارد المحلية من خلال السياسات المالية والضريبية، وتعبئة الموارد الخارجية وإدارة السياسات المالية الخارجية وسياسة سعر الصرف، وإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني من خلال سياسات سوق العمل، والسياسات التجارية والصناعية (انظر A/AC.115/L.696).

### ٣ - الاجتماع الإعلامي الدولي بشأن أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا، ٢٨ شباط/فبراير - ١ آذار/ مارس ١٩٩٤

١٦٨- عقد في البرلمان الأوروبي في بروكسل اجتماع إعلامي دولي بشأن أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد نظم هذا الاجتماع فريق الاتصال لحركات مناهضة الفصل العنصري التابعة للاتحاد الأوروبي، وشاركت اللجنة الخاصة في رعايته، وعقدت تحت رعاية الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي والسيد فان دن بروك، عضو لجنة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي.

١٦٩- وقد ألقى الخطاب الرئيسي القاضي يوهان س. كرايغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا، وأدلى ببيانات ممثلو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا والمجلس التنفيذي الانتقالي وغير ذلك من المؤسسات والمنظمات من جنوب أفريقيا. وقد كان جميع المتكلمين من جنوب أفريقيا يمثلون منظمات مستقلة. ووفر هذا الاجتماع للقادمين من جنوب أفريقيا فرصة لعرض احتياجاتهم من المساعدة فيما يتعلق بالتوعية الانتخابية ورصد الانتخابات.

### ٤ - بعثتا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى جنوب أفريقيا، ٢٨ شباط/فبراير - ٥ آذار/مارس ١٩٩٤ و ٦-١٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٤

١٧٠- أدرجت اللجنة الخاصة في برنامج عملها لعام ١٩٩٤ بعثتي مشاورات إلى جنوب أفريقيا، توفد إحداهما قبل الانتخابات وتوفد الأخرى بعد ذلك. والهدف منهما زيادة تأكيد دعم اللجنة لشعب جنوب

أفريقيا ولقادة الأحزاب السياسية في جهودهم المبذولة لجمع كافة الأطراف ضمن هذه العملية وإجراء الانتخابات على النحو المقرر وفي جو خال من العنف والتخويف.

١٧١- وقد حملت البعثة الأولى للجنة الخاصة، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس، أعضاءها الأربعة، بما في ذلك رئيس اللجنة الخاصة، إلى كيب تاون وجوهانسبرغ وبريتوريا وإيست لندن وبورت إليزابيث. وحظي أعضاء البعثة، في جملة أمور، بفرصة لمتابعة الأعمال في المجلس التنفيذي الانتقالي، وحضور الجلسة البرلمانية التي عرضت فيها وأقرت تعديلات إضافية للدستور المؤقت.

١٧٢- وحظي أعضاء البعثة أيضا بجلسة إعلامية كاملة وتفصيلية قدمها رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة وعدد من أعضائها، واجتمعوا برئيس لجنة التحقيق المعنية بمنع العنف والتخويف العام ورئيس أمانة السلم الوطنية. كما حضرت البعثة جلسات إعلامية تفصيلية عقدها السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، وقادة أفرقة مراقبي الكمنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الإفريقية. وفي كيب تاون وإيست لندن وبورت إليزابيث، قدم ممثلو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا مزيدا من جلسات الاحاطة الاعلامية بشأن الحالة كل "في مجال مسؤولياته، وعقدت اجتماعات مع ممثلي لجان السلم المحلية.

١٧٣- ومع إشارة خاصة إلى توعية الناخبين، اجتمعت البعثة مع ممثلين للمحفل المستقل للتوعية الانتخابية، وهو منظمة شاملة لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التوعية الانتخابية. واجتمعت البعثة، فضلا عن ذلك، مع ممثلي منظمين رائدين تشاركان في المحفل المستقل للتوعية الانتخابية، هما منظمة ماتلا تروست ومعهد البديل الديمقراطي في جنوب أفريقيا. كما اجتمعت البعثة مع السيد سيريل رامافوزا، الأمين العام للمؤتمر الوطني الإفريقي، والسيد ثابو مبيكي، رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي؛ ومع السيد كلارنس ماكوييتو، رئيس مؤتمر الوندويين الأفريقيين، والسيد غورا ابراهيم، وزير الخارجية؛ ومع السيد ف. شومان، نائب وزير الشؤون الدستورية؛ ومع السيد زاك دي بير، زعيم الحزب الديمقراطي. واجتمع أعضاء البعثة أيضا مع ممثلي لجان السلم المحلية التابعة للجنة الانتخابية المستقلة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤتمر الوطني الإفريقي، ومؤتمر الوندويين الأفريقيين في إيست لندن وبورت إليزابيث.

١٧٤- وأوفدت البعثة الثانية، التي رأسها أيضا البروفيسور ابراهيم أ. غمباري (نيجيريا) رئيس اللجنة، في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وضمت البعثة الموفدة إلى جنوب أفريقيا أيضا أعضاء التاليين: الدكتور جاياراج أشاريا (نيبال)، نائب رئيس اللجنة الخاصة؛ السيد سيمباراش مومبنغفوي (زمبابوي)؛ الدكتور فرناندو غيلين (بيرو)؛ السيد سوريش غويل (الهند)، المقرر؛ السيد عبد الله غواري (نيجيريا)؛ السيد عامر عرايم، أمين اللجنة الخاصة.

١٧٥- وحدد رئيس اللجنة الخاصة أهداف البعثة بأن أكد في مختلف الاجتماعات أنها بعثة لتقصي الحقائق من أجل تمكين اللجنة الخاصة من تضمين تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة تقييما للحالة في جنوب افريقيا. وقد هنا رئيس اللجنة شعب جنوب افريقيا على نجاح الانتخابات التي اعتبرت حرة ونزيهة. وقد برهنت الانتخابات على شجاعة شعب جنوب افريقيا وتصميمه على إنهاء الفصل العنصري بإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري. وذكر رئيس اللجنة أن الأمم المتحدة استجابت للتغييرات التي حدثت في جنوب افريقيا برفع جميع القيود المفروضة على جنوب افريقيا. وعلاوة على ذلك فإن اللجنة الخاصة تتطلع إلى أن تستعيد جنوب افريقيا مقعدها في الجمعية العامة وإلى اشتراكها بنشاط في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وأبرز رئيس اللجنة أيضا أهمية استمرار انخراط الأمم المتحدة، بطريقة منسقة، في جنوب افريقيا وفي تعمير البلد وتنميته في فترة ما بعد الفصل العنصري. وشدد على الدور المستمر للمجتمع الدولي في تمكين جنوب افريقيا من التغلب على آثار الفصل العنصري.

١٧٦- وفي أثناء وجود البعثة في جنوب افريقيا، أجرى أعضاء الوفد مناقشات مع زعماء أربعة أحزاب سياسية في البلد (المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الوطني وحزب إنكاثا للحرية ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا)؛ ومع رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية وعدد من أعضاء البرلمان الجديد؛ ومع رؤساء الكنائس؛ ومع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة؛ ومع مسؤولين في اللجنة الأولمبية الوطنية لجنوب افريقيا؛ ومع محرر واحدة من كبريات صحف جنوب افريقيا، وهي The Sowetan، وكذلك مع عدد آخر من كبار ممثلي وسائل الإعلام؛ ومع سفراء ودبلوماسيين الولايات المتحدة وعدة بلدان غربية أخرى المقيمين في جنوب افريقيا؛ ومع وزراء المؤسسات العامة، والسلامة والأمن، والشؤون الدستورية وشؤون المقاطعات، والشؤون الداخلية، وكذلك مع عدد من نواب الوزراء، منهم بوجه خاص نائب وزير الخارجية، ومع ت. مبيكي و. ف. و. دي كليرك، نائبي الرئيس. على أن أبرز ما في البعثة كان لقاءها مع الرئيس مانديلا.

١٧٧- ففي يوم الثلاثاء ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، استقبل الرئيس مانديلا رئيس البعثة وأعضاءها. وقد امتدح الرئيس مانديلا عمل اللجنة الخاصة التي أسهمت إسهاما بالغيا في القضاء على الفصل العنصري. وذكر أيضا أن البعثة التي أوفدها اللجنة الخاصة ترمز إلى التغييرات التي حدثت بالفعل في جنوب افريقيا. وشدد الرئيس مانديلا على أن الأحزاب السياسية في جنوب افريقيا وشعبها يبدون الآن قدرا كبيرا من حسن النية، وأن الانتخابات وما تلاها من تدابير، ومنها إقامة حكومة الوحدة الوطنية، قد أتت بروح جديدة للتعاون. وذكر أيضا أن جنوب افريقيا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، وخصوصا للبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها الحكومة والواردة في "برنامج التعمير والتنمية".

١٧٨- وأكد رئيس اللجنة الخاصة للرئيس مانديلا أن التقرير النهائي للجنة الخاصة سيتضمن توصيات بشأن دور الأمم المتحدة مستقبلا في جنوب افريقيا، وقال إنه يود الوقوف على آراء حكومة وشعب البلد في ما هية هذا الدور. وأضاف أن أعضاء البعثة سيواصلون أيضا العمل على توفير المساعدة لجنوب افريقيا باعتبارهم ممثلين لبلدانهم في الأمم المتحدة على الصعيد الثنائي ومن خلال شتى برامج الأمم المتحدة. وأكد

أيضا أن أعضاء اللجنة الخاصة التزموا التزاما راسخا بإنهاء الفصل العنصري ونتأججه في جنوب افريقيا وأن اهتمامهم بجنوب افريقيا سيستمر حتى بعد انتهاء ولاية اللجنة الخاصة.

١٧٩- وقد تبدى في مختلف اجتماعات البعثة إجماع على إبداء التقدير والثناء إزاء الدور الذي قامت به الأمم المتحدة والأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وكذلك اللجنة الخاصة. وكان هناك تسليم عام بأن التغييرات التي حدثت في جنوب افريقيا قد تحققت من خلال تصميم شعب جنوب افريقيا على إنهاء الفصل العنصري. وقد أسهمت جهود الأمم المتحدة، من خلال الضغط والإقناع ومساعدة مناهضي الفصل العنصري، في هذه العملية بشكل واضح. وجرى التسليم أيضا بأن التغييرات في جنوب افريقيا ستفيد جميع قطاعات المجتمع وأن إسهامات جميع المجموعات الإثنية والثقافية ستعزز وحدة الشعب.

١٨٠- وأعرب قادة جنوب افريقيا عن أملهم في أن يستعيد بلدهم مكانه قريبا في الجمعية العامة وأن يبدأ مساهمته النشطة في أعمال الأمم المتحدة. وأعربوا عن أملهم أيضا في النظر المواتي في مسألة المتأخرات مراعاة للظروف. وقالوا إن جنوب افريقيا تتطلع أيضا إلى القيام بدور نشط في منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والكمونولث وفي المنظمات الأخرى.

١٨١- وجرى التركيز في أثناء الزيارة على مسألة المساعدة الإنمائية وخصوصا فيما يتعلق بتعليم وتدريب شباب جنوب افريقيا العاطلين. وتشير ظاهرة البطالة بين الأغلبية السوداء قلقا كبيرا لدى القيادة السياسية في جنوب افريقيا. وبعد قيام حكومة جديدة في جنوب افريقيا، أصبح هناك توق شديد في البلد إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وتخطط الحكومة لشتى المبادرات والاستراتيجيات في مجال السياسة لتشجيع المؤسسات الأجنبية على المساهمة في اقتصاد جنوب افريقيا. فمثل هذا الاشتراك والاستثمار سيسهم بقدر كبير في نمو البلد وتنميته. وقد ذكر أن هدف الحكومة في الأجل البعيد هو جعل المؤسسات قادرة على التنافس دوليا.

١٨٢- وتتطلع جنوب افريقيا أيضا إلى وجود آليات إقليمية في الجنوب الافريقي لا تعزز فقط التجارة والتنمية الاقتصادية الإقليمية ولكن تسهم أيضا في إقرار السلم والأمن في المنطقة. وجنوب افريقيا، بما تملكه الآن من هياكل أساسية وموارد، قادرة على أداء دور هام في هذه الآلية الإقليمية.

١٨٣- وأجرت البعثة مناقشات مستفيضة عن عملية الانتخابات في جنوب افريقيا. وقيل على سبيل التوضيح إنه رغم المشاكل الإدارية التي جوبهت في إجراء الانتخابات، ومنها القرار المتأخر لحزب إنكاثا للحرية بالاشتراك في الانتخابات، كانت النتائج معبرة بوجه عام عن الرأي العام. وقد بذلت اللجنة الانتخابية المستقلة كل جهد للتعامل مع المشاكل. وقد أسهم تعاون قوة دفاع جنوب افريقيا مع اللجنة الانتخابية المستقلة في إعادة توزيع مواد التصويت إسهاما كبيرا في استعادة الثقة في قوة الدفاع.

وكمؤشر على نجاح التوعية الانتخابية، قيل إن الأصوات الباطلة لم تتجاوز ١ في المائة من مجموع الأصوات. وقامت اللجنة الانتخابية المستقلة بعد ذلك بتحليل انتهى إلى أن هامش الخطأ لم يتجاوز ٢ في المائة في عينة للأصوات بلغت ٦٨ في المائة.

١٨٤- وكان لوجود المراقبين الدوليين أثر حميد في إشاعة جو من الهدوء في أثناء الانتخابات. وتسلم اللجنة الانتخابية المستقلة بأهمية الدعم الدولي لعملية الانتخابات، وخصوصا الدعم الذي قدمته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وسائر بعثات المراقبين. ولم يعزز هذا الدعم الثقة في الانتخابات فقط، بل ساعد أيضا في سير الانتخابات ذاته.

١٨٥- إن البعثة مغتربة لأن عملية تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا والمبادئ الدستورية والدستور المؤقت والإرادة السياسية لقيادة جنوب افريقيا ستكون شعب جنوب افريقيا وحكومته من تحقيق هدفهم، وهو إقامة مجتمع جديد ديمقراطي وغير عنصري.

١٨٦- وبعد الانتخابات، أصبح أمام البرلمان الجديد وحكومة الوحدة الوطنية جدول أعمال حافل. والمهمة العاجلة لحكومة الوحدة الوطنية هي تحديد أولويات التنمية الاقتصادية التي ستعتمد اعتمادا بالغاً على "برنامج التعمير والتنمية" الذي وضعه المؤتمر الوطني الافريقي. وستحدد هذه الأولويات بوضوح في الميزانية التي ستقدمها الحكومة قريباً. ومع ذلك شدد كثير من الشخصيات البارزة، ومنهم شخصيات في وسائط الإعلام والكنايس وجماعات رجال الأعمال، على أن الحكومة بحاجة إلى البرهنة بشكل واضح على أنها حققت بعض التقدم في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإطار الزمني القريب. وأشارت مجموعة من رجال الأعمال وغيرهم إلى أن الدعم النشط من جانب دوائر الأعمال في جنوب افريقيا لهذه الأهداف سيولد ثقة كبيرة لدى الشعب في الحكومة. وأكد هؤلاء القادة أيضاً أنه رغم توافر الموارد اللازمة لهذه البرامج، فإن المساعدة المالية من المجتمع الدولي لن تكون مرغوباً فيها فقط بل ستكون ضرورية أيضاً. وكان الشعور أيضاً أن "انقضاء أرباح الفصل العنصري" يمكن أن تعوضه إلى حد كبير جداً تكلفة تفكيك العديد من الهياكل والتجاوزات الإدارية التي خلقها الفصل العنصري، وخصوصاً ما يتصل منها بالأوطان.

١٨٧- ويتعين على البرلمان، الذي يتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، القيام في الفترة القادمة بالعمل التشريعي اللازم لتجسيد برامج مختلف الوزارات الحكومية، بما في ذلك بوجه خاص الحاجة إلى عمل إيجابي لمعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا. وسيكون على البرلمان المؤقت، بصفته الجمعية التأسيسية، معالجة المسائل المعلقة المتصلة بالسلطات الفدرالية للمقاطعات، وحقوق الأقليات في ميدان التعليم والثقافة، و "دول الشعب" (فولكشتات). وستقوم عملية الاستعراض الدستوري في الجمعية التأسيسية على أساس "المبادئ الدستورية" المرفقة بالدستور المؤقت. ومن المتوقع اعتماد الدستور النهائي

في غضون عامين كما تقرر من قبل، وإن كانت الحكومة الحالية ستستمر لمدة خمس سنوات لتعزيز الاستقرار الوطني.

١٨٨- وتعتقد البعثة أن دور المجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة في مساعدة شعب وحكومة جنوب افريقيا في التغلب على آثار الفصل العنصري دور لا يمكن التقليل منه أو التفاوض عنه. ولهذا الغرض يمكن تشكيل مجموعة غير رسمية من أصدقاء جنوب افريقيا في الجمعية العامة لتوفير الدعم اللازم.

١٨٩- وهناك عدد من الشواغل التي تقتضي دعما مستمرا من جانب المجتمع الدولي. وتعتقد البعثة أنه ينبغي السماح لجنوب افريقيا باستعادة مقعدها في الجمعية العامة دون مزيد من التأخير. وقد أعيد قبول جنوب افريقيا بالفعل في عدد من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى. ولا بد من تشجيع عملية إرساء الديمقراطية، ومن أن يكون تقديم المساعدة الإنمائية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لجنوب افريقيا بندا له الأولوية في جداول أعمال الدول القادرة على ذلك وكذلك المنظمات الدولية. ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة الحفز إلى توفير الدعم والمساعدة الإنمائية لجنوب افريقيا. ولذلك توصي البعثة بالعمل، بعد التشاور مع حكومة جنوب افريقيا، على تعيين منسق رفيع المستوى لكل الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جنوب افريقيا لفترة السنوات الخمس القادمة، أي اتفاقا مع ولاية حكومة الوحدة الوطنية.

١٩٠- وكان محل إعجاب البعثة تصميم القيادة في جنوب افريقيا على التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف لتحقيق هذه الأهداف.

١٩١- والبعثة ممتنة للتعاون الذي وجدته من حكومة جنوب افريقيا والأحزاب السياسية والجماعات الدينية وجماعات رجال الأعمال وغيرها في مجتمع جنوب افريقيا، وممتنة أيضا للاعتراف بدور الأمم المتحدة واللجنة الخاصة فيما حققه شعب جنوب افريقيا من إنجاز ناجح بإقامة جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية والموحدة.

#### ٥ - الاحتفال بالأيام الدولية وعقد اجتماعات مائدة مستديرة

١٩٢- عقدت اللجنة الخاصة، خلال الفترة المستعرضة ووفقا لولايتها التي ناطتها بها الجمعية العامة، اجتماعا للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٩٤). وهذا الاحتفال السنوي يحيي الذكرى السنوية ليوم من عام ١٩٦٠ أطلقت فيه الشرطة في مدينة شاربفيل بجنوب افريقيا النار على مظاهرة سلمية ضد "قوانين تراخيص المرور" التي سنّها الفصل العنصري، فقتلت ٦٩ شخصا.

١٩٣- وقد تكلم رئيس اللجنة الخاصة في ذلك الاجتماع فقال إنه في حين يتقدم شعب جنوب افريقيا لإنهاء فصل محزن وأليم من فصول الفصل العنصري عن طريق إجراء أول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية، فإن الاحتفال بهذا اليوم يذكر بما يستحقه جميع مواطني جنوب افريقيا، ولا سيما الأغلبية السوداء، من دعم من المجتمع الدولي لبناء مجتمع موحد ديمقراطي وغير عنصري. وأضاف قائلا إن نهاية الفصل العنصري ستكون حدثا بارزا في تاريخ البشرية وستقدم للعالم بأسره مثالا تدعو إليه الحاجة الماسة. وتكلم في هذا الاجتماع أيضا الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس المجموعة الافريقية، والمراقب الدائم لفلسطين، كما تكلم ممثلا المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين.

#### ٦ - مجموعة "الفن في مناهضة الفصل العنصري"

١٩٤- إن مجموعة "الفن في مناهضة الفصل العنصري"، التي شكلت في عام ١٩٨١ استنادا إلى الأعمال الفنية التي تبرع بها حوالي ٨٥ فنانا مشهورا، تقدر قيمتها اليوم بـ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ووفقا لشروط الفنانين المانحين، ينبغي أن تسلم هذه المجموعة إلى أول حكومة منتخبة ديمقراطيا وغير عنصرية في جنوب افريقيا. وقد خصص مبلغ ١٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوق الدعاية ضد الفصل العنصري من أجل نقل هذه المجموعة إلى جنوب افريقيا ووضعها على نحو دائم هناك. واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مستعدة، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، للبدء في مشاورات مع ممثلين معينين عن جنوب افريقيا بشأن هذه المسألة.

١٩٥- وقد أنشئت هذه المجموعة، الموجودة حاليا في باريس، بتمويل أولي بلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وكانت اللجنة الخاصة المتبرع الرئيسي في ذلك. وجاءت مساهمات أخرى من البلدان الغربية، وبصورة رئيسية من السويد وفرنسا وفنلندا والنرويج، ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ومنذ افتتاح هذه المجموعة في باريس في عام ١٩٨٣، عرضت في ٦٠ متحفا و/أو معرضا في أنحاء العالم، بما في ذلك اسبانيا والمانيا وايطاليا والدانمرك وفنلندا والولايات المتحدة واليابان واليونان، وفي مقر الأمم المتحدة.

١٩٦- وهذه المجموعة، التي أصبحت الآن مكتفية ذاتيا، تستقي إيراداتها من بيع الملصقات والطبعات الموقعة من مختلف الفنانين الذين تعرض أعمالهم الفنية فيها. وقد قامت بدور هام في إثارة الوعي بنظام الفصل العنصري وحشد المعارضة الدولية له. وقد حان الوقت الآن لإعادة هذه المجموعة إلى جنوب افريقيا، تحقيقا لرغبة الفنانين الذين تبرعوا بأعمالهم لها.

#### سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٩٧- انتهى الفصل العنصري في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بنفاذ أول دستور غير عنصري وديمقراطي لجنوب افريقيا، وإجراء أول انتخابات غير عنصرية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

١٩٨- وهذا أولا نصر لجميع مواطني جنوب افريقيا من جميع الفئات العرقية، ونجاح لقادتهم السياسيين الذين أبدوا درجة فائقة من الشجاعة والحكمة والمرونة في التفاوض بشأن عقد اتفاقات واسعة القاعدة للوصول إلى نهاية سلمية للفصل العنصري ولإرساء أسس جنوب افريقيا الجديدة غير العنصرية والديمقراطية التي تكون حقوق الجميع فيها متساوية ومكفولة.

١٩٩- وتستطيع الأمم المتحدة واللجنة الخاصة والمجتمع الدولي ككل أن تفخر بحق بالإسهام الذي قدمته خلال عدة عقود إلى الجهود المفضية إلى القضاء على الفصل العنصري، والدعم الذي قدمته لجميع مواطني جنوب افريقيا الذين كافحوا بشجاعة ضد الفصل العنصري وعانوا منه.

٢٠٠- وفي هذا الصدد أيضا، يستطيع المجتمع الدولي أن يفخر بالإسهامات الايجابية التي قدمت إلى العملية السياسية للمفاوضات وإلى العملية الانتخابية نفسها بحضور بعثات المراقبة في جنوب افريقيا التابعة للأمم المتحدة والكمونولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية والأنشطة التي بذلتها. وإن الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك دعمه الفعال للعملية من خلال أمور منها إجراء اتصالات كثيرة مع الأطراف وإجراءاته السريعة لتنفيذ الولايات التي منحه إياها مجلس الأمن والجمعية العامة، تستحق تقدير المجتمع الدولي.

٢٠١- وقد أجريت انتخابات جنوب افريقيا في ظل ظروف تتميز بالصعوبة، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى شدة قصر الزمن المتاح للجنة الانتخابية المستقلة كي تضع الترتيبات اللازمة. ومع ذلك، كانت أول انتخابات غير عنصرية وديمقراطية لجنوب افريقيا حرة وعادلة بما فيه الكفاية، رغم عدم خلوها من نقاط الضعف. ولاحظ رؤساء بعثات المراقبة الدولية في جنوب افريقيا، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، أن شعب جنوب افريقيا عبر عن تصميمه على إقامة جنوب افريقيا السلمية وغير العنصرية والديمقراطية.

٢٠٢- وقد وضع الأطراف في العملية السياسية المتعددة الأحزاب المفضية إلى نهاية الفصل العنصري وظهور جنوب افريقيا الجديدة غير العنصرية، بإخلاصهم في متابعة التوصل إلى تسوية سلمية، عادات ومهارات وابتدعوا آليات فريدة لإيجاد حلول متفق عليها على نطاق واسع تعطي أملا بمواصلة التوفيق والشمول في عملية الانتعاش والتعمير الاقتصادي والاجتماعيين التي ستبدأ الآن في جنوب افريقيا.

٢٠٣- وبينما تعود جنوب افريقيا إلى أسرة الأمم، نتطلع إلى إسهامها في مقاصد الأمم المتحدة.



٢٠٤- إن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تمخضت عن الفصل العنصري تحتاج إلى معالجة حثيثة لكفالة حدوث تطور ثابت وسلمي لجنوب افريقيا فيما بعد مرحلة الفصل العنصري، وفي هذا الصدد، ستكون المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي حيوية.

٢٠٥- أما وقد تحقق إنهاء نظام الفصل العنصري، فإن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي أنشأتها الجمعية العامة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (القرار ١٧٦١ (د-١٦)) قد أدت ولاياتها وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٦٧١ (د-٢٥) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ والقرار د١ - ١/١٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمتضمن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، واستكملت أعمالها بنجاح.

#### الحواشي

(١) التقرير القطري لوحدة المعلومات الاقتصادية: "جنوب افريقيا، الربع الأول من عام ١٩٩٤" صفحة ٦، A/48/845-S/1994/16، الفقرة ١٣.

(٢) "مشروع قانون بشأن دستور جمهورية جنوب افريقيا"، وزارة التطور الدستوري.

(٣) موجز وكالة أنباء جنوب افريقيا (بعثة جنوب افريقيا، نيويورك - ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، Election Monitor، العدد ١١، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

(٤) "جنوب افريقيا: العد التنازلي صوب الانتخابات"، لجنة المحامين للدفاع عن الحقوق المدنية بموجب القانون (واشنطن العاصمة)، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، العدد ٢.

(٥) Business Day (جوهانسبرغ)، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ The Star (جوهانسبرغ) ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٦) The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، Sunday Nation، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

(٧) "البيان الصحفي للمجلس التنفيذي الانتقالي" (بريتوريا)، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

#### الحواشي (تابع)

(٨) مذكرة تفاهم بين المجلس الفرعي المعني بالشؤون الخارجية والتابع للمجلس التنفيذي الانتقالي والأمم المتحدة والكمونولث، بيان صحفي للمجلس التنفيذي الانتقالي، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٩) بعثة جنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة، موجز الرابطة الصحفية لجنوب افريقيا؛ Financial Mail (لندن)، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤.

(١٠) The Star (جوهانسبرغ)، ١٢ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، Christian Science Monitor (بوسطن)، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(١١) Election Monitor، حركة مناهضة الفصل العنصري (لندن)، العدد ٢٠؛ ٢٠ - ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The New York Times، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤.

(١٢) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٩ كانون الثاني/يناير و ٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛ Southern Africa Report (جوهانسبرغ)، المجلد ١٢، العدد ٨، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ The Star (جوهانسبرغ)، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(١٣) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢١ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ١٠ - ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(١٤) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢١ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(١٥) مجلس الكنائس في جنوب افريقيا: التعليم من أجل برنامج الديمقراطية، كتيب، "جنوب افريقيا: التحول إلى الديمقراطية"، شباط/فبراير ١٩٩٤، صفحة ١٨؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

(١٦) "جنوب افريقيا: التحول إلى الديمقراطية" الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(١٧) "الانتخابات في جنوب افريقيا، معلومات مستكملة رقم ١"، البعثة الدائمة لجنوب افريقيا، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، The Guardian (لندن)، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

(١٨) "جنوب افريقيا: التحول إلى الديمقراطية" الصفحتان ٢١ و ٢٢.

الحواشي (تابع)

- (١٩) Business Day (جوهانسبرغ)، ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٢٠) Financial Times (لندن) ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.
- (٢١) The Star (جوهانسبرغ)، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- (٢٢) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، "جنوب افريقيا، العد التنازلي صوب الانتخابات"، العدد ٧، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٢٣) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٢٤) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (٢٥) خطاب رئيس الدولة السيد فاو. دي كليرك أمام الدورة الخامسة للبرلمان التاسع، كيب تاون، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٢٦) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٢٧) Election Monitor، العدد ١٩، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٢٨) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (٢٩) Financial Times (لندن)، ٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The New York Times، ١١ آذار/مارس ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ١٣ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٩ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٣٠) Southern Africa Report (جوهانسبرغ)، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٣١) The Washington Post، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

- (٣٢) The Christian Science Monitor، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤، The Washington Post، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٣٣) The Washington Post، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٣٤) The Guardian (لندن)، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Star (جوهانسبرغ)، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (٣٥) The Guardian (لندن)، ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (٣٦) Business Day (جوهانسبرغ)، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ Southern Africa Report (جوهانسبرغ)، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٣٧) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٧ كانون الثاني/يناير و ١٥ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٣٨) Financial Times (لندن)، ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Citizen (جوهانسبرغ)، ٩ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٣٩) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٩ و ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ٤ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٣ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٤٠) The New York Times، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤، تقرير.
- (٤١) المرجع نفسه، ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٤٢) المرجع نفسه، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٤٣) بيان صحفي صادر من الأمم المتحدة SAF/171، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(٤٤) Financial Times (لندن)، ٣ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Election Monitor، العددان ١٩ و ٢٠، ١٦ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤.

(٤٥) The New York Times، ١٢ نيسان/أبريل؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٤٦) The Washington Post، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٤٧) المرجع نفسه، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة، بيان صحفي رقم ٩٤/٤، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٤٨) Financial Times (لندن)، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Guardian (لندن)، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٤٩) Financial Times (لندن)، ٩ - ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The New York Times، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٥٠) The New York Times، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ٩ - ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٥١) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٥٢) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Reuters (جوهانسبرغ) ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Pretoria News، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٥٣) The New York Times، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٥٤) The Washington Post، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(٥٥) "لجنة جنوب افريقيا لحقوق الإنسان، لمحة عامة لعام ١٩٩٣"، الصفحات ٢ و ١٥ و ١٨ من النص الأصلي.

(٥٦) "لجنة حقوق الإنسان" Natal Focus، آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٥٧) المرجع نفسه، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Guardian (لندن)، ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٥٨) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤.

(٥٩) The New York Times، ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Sunday Nation، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٤.

(٦٠) The Washington Post، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٩ و ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٦١) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٦٢) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٢٠ كانون الثاني/يناير و ٨ شباط/فبراير و ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Sunday Times (لندن)، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ The Star (جوهانسبرغ)، ٢٠ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٦٣) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٦٤) Financial Times (لندن)، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The New York Times، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٦٥) The New York Times، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Guardian (لندن)، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٦٦) لجنة التحقيق المعنية بمنع العنف والتخويف العام: "التقرير المؤقت بشأن العنف الجنائي الذي تمارسه عناصر ضمن قوة الشرطة في جنوب افريقيا وشرطة كوازولو وحزب انكاثا للحرية".

الحواشي (تابع)

(٦٧) The New York Times، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤

(٦٨) لجنة جنوب افريقيا لحقوق الانسان: بيان صحفي بشأن معسكرات التدريب العسكري غير الرسمية، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤.

(٦٩) The Guardian (لندن)، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٧٠) Business Day (جوهانسبرغ)، ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١٩ كانون الثاني/يناير و ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٧١) "الانتخابات في جنوب افريقيا"، معلومات مستكملة رقم ١، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، Election Monitor، العدد ٢٢، ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

(٧٢) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٧٣) Daily News Bulletin، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة، "أنشطة المساعدة الانتخابية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٤"، صفحة ٣ من النص الاصيل؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، The New York Times، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٧٤) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ Financial Mail (لندن)، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(٧٥) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ "أنشطة المساعدة الانتخابية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤"، صفحة ٣ من النص الاصيل.

(٧٦) "جنوب افريقيا: العد التنازلي صوب الانتخابات"، لجنة محامي مشروع جنوب افريقيا للدفاع عن الحقوق المدنية بموجب القانون (واشنطن العاصمة)، العدد ١٠، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

#### الحواشي (تابع)

- (٧٧) The Washington Post، ٧ أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٧٨) The Guardian (لندن)، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The New York Times، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛  
البعثة الدائمة لجنوب إفريقيا لدى الأمم المتحدة، "انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٤"، ٧ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٧٩) The New York Times، ٢٠ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ The Washington Post، ٢٨ نيسان/أبريل  
و ٦ أيار/مايو ١٩٩٤؛ Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (٨٠) Financial Times (لندن)، ٤ أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٨١) The Washington Post، ٧ أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٨٢) The New York Times، ٧ أيار/مايو ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ٧ - ٨ أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٨٣) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤؛ Financial Times (لندن)، ٧ - ٨  
أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٨٤) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٩ أيار/مايو ١٩٩٤؛ The New York Times، ١٠ أيار/  
مايو ١٩٩٤.
- (٨٥) The New York Times، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٨٦) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١١ أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٨٧) The Guardian (لندن)، ١١ أيار/مايو ١٩٩٤؛ The New York Times، ١١ أيار/مايو ١٩٩٤.
- (٨٨) The Guardian (لندن)، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤؛ The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١٣ أيار/  
مايو ١٩٩٤.
- (٨٩) وكالة الأنباء الفرنسية ورويترز (جوهانسبرغ)، ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)



- (٩٠) بنك التنمية للجنوب الافريقي، التقرير السنوي، ١٩٩٣.
- (٩١) خطاب كريس ستولس، محافظ بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا أمام الحلقة الدراسية المعنية بالتنمية والنمو الاقتصاديين المستدامين في جنوب افريقيا: أولويات السياسة في السنوات الأولى للحكومة الديمقراطية، لندن، ٢٢ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- (٩٢) وحدة المعلومات الاقتصادية، "التقرير القطري"، الربع الأول من عام ١٩٩٤.
- (٩٣) Financial Times (لندن)، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (٩٤) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٩٥) وحدة المعلومات الاقتصادية، "التقرير القطري"، الربع الأول من عام ١٩٩٤.
- (٩٦) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٩٧) Financial Times (لندن)، ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (٩٨) خطاب السيد كريس ستولس، محافظ بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا، في الحلقة الدراسية المعنية بالتنمية والنمو الاقتصاديين المستدامين في جنوب افريقيا: أولويات السياسة في السنوات الأولى للحكومة الديمقراطية، لندن، ٢٢ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- (٩٩) Financial Times (لندن)، ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤.
- (١٠٠) السيد ليب ج. لوتس، "الأولويات المالية للسنوات الأولى للحكومة الديمقراطية"، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية المعنية بالتنمية والنمو الاقتصاديين المستدامين في جنوب افريقيا، لندن، ٢٢ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- (١٠١) Financial Times (لندن)، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛ و Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(١٠٢) The Star (جوهانسبرغ)، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(١٠٣) المرجع نفسه، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(١٠٤) Business Day (جوهانسبرغ)، ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(١٠٥) بروفيسور ويلي بريتنباخ، "قواعد التعمير الاقتصادي: السنوات الخمس المقبلة"، جامعة ستيلينبوخ، ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤.

(١٠٦) The Guardian (لندن)، ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(١٠٧) مركز دراسة الاقتصاد والشؤون المالية الدولية لجنوب افريقيا، مدرسة لندن للاقتصاد، "التقرير الفصلي"، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(١٠٨) African Business (لندن)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، صفحة ٤.

(١٠٩) Southern Africa Report (لندن)، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، صفحة ٤.

(١١٠) "برنامج التعمير والتنمية"، استعراض مسبق للمناطق، مقر المؤتمر الوطني الافريقي (جوهانسبرغ)، ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، صفحة ٣٢.

(١١١) "إعمال الديمقراطية: إطار لسياسة اقتصادية كلية في جنوب افريقيا. تقرير مقدم لأعضاء الحركة الديمقراطية في جنوب افريقيا من مركز فريق البحوث الاقتصادية الكلية للدراسات الانمائية، جنوب افريقيا، ١٩٩٣"، صفحة ١٠٣.

(١١٢) "برنامج التعمير والتنمية"، صفحة ٣٤.

(١١٣) تقرير فريق البحوث الاقتصادية الكلية، صفحة ٧٥.

(١١٤) The Star (جوهانسبرغ)، ٤ آذار/مارس ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

- (١١٥) Business Day (جوهانسبرغ)، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (١١٦) المرجع نفسه، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (١١٧) "برنامج التعمير والتنمية"، صفحة ١٠.
- (١١٨) Business Day (جوهانسبرغ)، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (١١٩) المرجع نفسه، ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤.
- (١٢٠) وكالة أنباء جنوب افريقيا (جوهانسبرغ)، بالانكليزية، ١١/١٥ بتوقيت غرينتش، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- (١٢١) "برنامج التعمير والتنمية"، صفحة ١١.
- (١٢٢) Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ١٨ - ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤.
- (١٢٣) "معلومات مستكملة عن الأرض"، من مطبوعات اللجنة الوطنية للأراضي، العدد ٣٠، نيسان/أبريل ١٩٩٤، الصفحات ١ و ٢.
- (١٢٤) تقرير فريق البحوث الاقتصادية الكلية، صفحة ١١٣.
- (١٢٥) "التعمير والتنمية"، استعراض مسبق للمناطق، ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، صفحة ١٧.
- (١٢٦) S/1994/435، الفقرة ٣٢.
- (١٢٧) المرجع نفسه، الفقرتان ٢٧ و ٣٠.
- (١٢٨) SG/SM/5268-SAF/172، S/PRST/1994/20، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
- (١٢٩) بيان صحفي لمنظمة الأغذية والزراعة، العدد ٣٥٧٩، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٣٠) Business Day (جوهانسبرغ)، ١ آذار/مارس ١٩٩٤.

(١٣١) H/2840-SAF/175.

(١٣٢) Business Day (جوهانسبرغ)، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

(١٣٣) وكالة أنباء جنوب افريقيا، ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤.

(١٣٤) بيان صحفي للكمونلث، العدد ٨/٩٤، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، ومذكرة مقدمة للمحررين.

(١٣٥) The Christiam Science Monitor (بوسطن)، ٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

(١٣٦) بيان صحفي لمنظمة الوحدة الافريقية، العدد ٩٤/٧٤.

(١٣٧) رويترز ووكالة الأنباء الفرنسية (جوهانسبرغ)، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

## المرفق الأول

### تكوين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئاتها الفرعية

#### ألف - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

١ - تتألف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د-١٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، من الدول الأعضاء الـ ١٧ التالية:

غانا	اندونيسيا
غينيا	أوكرانيا
الفلبين	بيرو
ماليزيا	ترينيداد وتوباغو
نيبال	الجزائر
نيجيريا	الجمهورية العربية السورية
هايتي	زمبابوي
الهند	السودان
	الصومال

٢ - وفي الجلسة ٦٧٢ المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعادت اللجنة الخاصة بالاجماع انتخاب البروفيسور ابراهيم أ. غمباري (نيجيريا) رئيسا لها، والسيد جاياراج أكاريا (نيبال) والسيد فيكتور باتيوك (أوكرانيا) والسيدة آنيث دي - زيل (ترينيداد وتوباغو) نوابا للرئيس. وأعيد انتخاب السيد سوريش ك. غويل (الهند) مقررا للجنة.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أعادت اللجنة الخاصة انتخاب السيد كوفي نيينفو أونور (غانا) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا، والسيد سيمبراشي سيمبانيندوكو مومبينغوي (زمبابوي) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا.

#### باء - الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة

##### اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا:

الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، غانا (رئيسا)، غينيا، الفلبين، نيبال، نيجيريا.

##### اللجنة الفرعية المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا:

اندونيسيا، أوكرانيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، زمبابوي (رئيسا)، ماليزيا، هايتي، الهند.

## المرفق الثاني

### البيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة حسب ترتيبها الزمني

- توصية الجمعية بالابقاء على حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا  
حتى انتخاب حكومة ديمقراطية غير عنصرية  
الترحيب باعتماد الدستور المؤقت لجنوب افريقيا  
Rev.1 و GA/AP/2140  
(٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)
- GA/AP/2141  
(١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)
- الترحيب بالاجتماع الافتتاحي للجنة التنفيذية الانتقالية في جنوب  
افريقيا  
GA/AP/2142  
(٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)
- الاعراب عن القلق من أن يهدد العنف السياسي في جنوب  
افريقيا عملية السلم  
GA/AP/2143  
(١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- الاعلان عن حلقة دراسية عن التنمية والنمو المستدامين في  
جنوب افريقيا تعقد في لندن في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون  
الثاني/يناير  
GA/AP/2144  
(١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- حلقة دراسية عن التنمية والنمو المستدامين في جنوب افريقيا  
عقدت في لندن في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير  
Rev.1 و GA/AP/2145  
(٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)
- بيان عن الانتخابات في جنوب افريقيا التي ستجري في الفترة  
من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/ابريل  
GA/AP/2146  
(٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤)
- الاعراب عن القلق من أن يضاعف تأجيل الانتخابات من التوتر  
GA/AP/2149  
(٢١ آذار/مارس ١٩٩٤)
- تأييد عملية الانتخابات في جنوب افريقيا والاشادة باقامة مجتمع  
ديمقراطي غير عنصري ومتحد  
GA/AP/2151  
(٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤)
- تهنئة رئيس جنوب افريقيا المنتخب نيلسون مانديلا بعد اعتبار  
الانتخابات حرة ونزيهة.  
GA/AP/2152  
(٦ أيار/مايو ١٩٩٤)

— — — — —